الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي

تحرّر المرأة - تحرّر المجتمع

بيروت ٢٢-٢-١٩٧١ - ٥٥٥ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH - No. 555/22-2-1971 - BEYROUTH

بيان منظمة الاشتراكيّين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي حول:

محاولة تصفية الحزب الشيوعي السوداني



■ الحزب الشيوعي السوداني طليعة نضال الجماهير السودانية من أجل التحرّر الوطني والاشتراكيّة

■ ضرب الحزب قضاء على استقلال حركة الجماهير

■ عاش نضال الجماهير السودانية بقيادة حزبها الشيوعي الصامد

كلمة

الحلقة المفقودة في موقف المقاومة

عندما اعلنت الانظمه العربيه موافقتها على مشروع روجرز ، كان رد المقاومه الفلسطينيه هو تكرار لمواقفها منذ حزيران١٩٦٧ : رفض المشروع، رفض التسويه «السلميه» (المتمثله بقرار مجلس الامن) ورفض فكره الدوله الفلسطينيه ، والتاكيد على تصميم الشعب الفلسطيني على تحرير عموم فلسطين (بما فيها حدود عام ١٩٤٨) .

منذ ذلك الحين ، بات واضحا ان في موقف حركة المقاومه حلقه مفقودة . يمكن تعيين مكانها اذا طرحنا السؤال التالي : كيف يمكن لحركة المقاومه تامين الانتقال من وضع ما قبل التسوية «السلميه» (اي ما قبل استعادة الاراضي المحتله لقاء الاعتراف باسرائيل ، بحدودها الامنه وبحقها في الممرات المائيه) الى وضع يسمح بقلب موازين القوى في المنطقة بحيث يمكن دحر الصهيونيه واسيادها وحلفائها ؟ بكلمة اخرى ، ما هي الاهداف المرحليه الوسيطة التي تسمح بالانتقال من هذا الوضع لذاك .

لم يكن لحركة المقاومة اجوبة محددة على مثل هذه الاسئلة . لذا كانت ، عشيه ايلول ، تعيش مفارقة بالغة الغرابة : كانت مطوقة في عمان — وسائر المدن الاردنية — تدافع عن وجودها ذاته وسط جو من اللامبالاة او حتى العداء الرسمي العربي ، بينما تكرر بانها لن تقبل بما دون تحرير فلسطين (بحدود ١٩٤٨) . ولكن — مرة ثانية — كيف الانتقال من الدفاع عن الذات ضد عدو داخلي — النظام الهاشمي — الى تحقيق النصر ضد العدو القومي — الاستعمار الاسكاني الصهيوني ؟ ومرة ثانية ، لم يكن لحركة المقاومة — كحركة — جواب على هذا السؤال . واذا كانت بعض فصائلها دعت لاسقاط الحكم الهاشمي العميل ، فقد عجزت عن التاثير على الحركة ككل التي ظلت تعتمد — سياسيا ، والاهم من ذلك ، عسكريا — خطة دفاعية تركت المبادرة بيد العدو ليختار المكان والزمان الذي يلائمه وافضل الشروط العالمية والعربية لتنفيذ مخططه .

واتسمت الفترة ما بعد ايلول بالسمات التالية :

— حسم «ازدواج السلطة» نهائيا لصالح النظام الهاشمي العميل ومجيء حكومة وصفي التل لقطف ثمار مجزرة الجيش الاردني .

— محاولة حركة المقاومة استغلال التعارض الناشب بين النظام الهاشمي من جهة وبين دول الاتحاد الرباعي ، من جهة اخرى ، فربطت نفسها بعجلة هذه الاخيرة ، دفاعا عن النفس ، وخرجت بمحاولة شبه رسمية للتوفيق بين خطين : خط يرمي الى تطبيق قرار مجلس الامن — بما يتضمن من اعتراف باسرائيل وتصفية للقضية الفلسطينية — وخط المقاومة الداعي الى تحرير فلسطين كاملة . (وقد كتبنا في عدد سابق نبين استحالة التعايش الفعلي بين هذين الخطين . فلا بد لواحد من ان يغلب على الاخر) .

— طرح مكثف وجدي لمشروع الدولة الفلسطينية من قبل عدة اطراف عربية وعالمية .

وهكذا ، فلان حركة المقاومة لم تجد بنفسها الحلقة المفقودة التي تصل بين وضعها الراهن وبين وضع تتحقق فيه افضل الشروط للانتصار على العدو الصهيوني ، كان لا بد لها من التعرض — من موقع ضعف هذه المرة — لشتى الضغوط الرامية الى ادخالها في التسوية «السلمية» ومشروع الدولة الفلسطينية . وكان لا بد ممن يرضخ لهذه الضغوط داخل صفوفها .

يشهد على ذلك النشاط المحموم للاسابيع الاخيره الذي يتسم بمحاولة استقطاب عدة اطراف فلسطينيه (متنافسه فيما بينها ، على كل حال) لمشروع الدولة الفلسطينية . فمن الرهان على عبد الرزاق اليحيى وجيش التحرير الفلسطيني ، الى مشروع البرجوازيه الفلسطينيه بعقد مؤتمر في باريس يحضره ممثلون عن سكان الضفة الغربيه وغزه بالاضافه لممثلين عن الفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة يتولى مفاوضة الدول الكبرى بصدد «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني» ، مرورا ببعثه الدكتور فينر — استاذ بجامعة هارفارد ومستشار لكيسينفر — لجس نبض حركة المقاومه حول الدولة الفلسطينية — ما زالت تبذل المحاولات .

في كل ذلك ، يلعب «المستقلون» دورا رئيسيا تتصاعد اهميته ، وها هم الان محط المنافسه بين جيش التحرير واللجنة المركزيه لحركة المقاومة !

من هم «المستقلون» ؟ انهم الاختصاصيون المتمثلون بالمجموعة العاملة في «مجلس التخطيط» التابع لمنظمه التحرير . انهم «الخبراء» المعتمدون لدى دول الخليج خاصة ممن يشرف على بناء الانظمه الاستعماريه الجديده هناك . وخبراء الدعاية للقضية الفلسطينيه الطامحون لـ «اقناع» الاستعمار الاميركي بأن يختار اختيارا نهائيا بين مصالحه في المنطقه (المئة مليون عربي) ودعمه لدولة اسرائيل . وهم الاكاديميون العاملون كمستشارين لدى الخارجية الاميركية، او الواجهات الاكاديميه التابعه لها ، في شؤون فلسطين والخليج، الذين يقدمون النصح والارشاد حول افضل طريقة للتعامل مع المقاومة الفلسطينية وامضى الاسلحة لدرء «الخطر السوفياتي» على الخليج العربي (كذا) . وهم اخيرا ، وفي احسن الاحوال، بيروقراطيون يفتشون عن دولة يضعون فيها معارفهم البرجوازية في حيز التطبيق .

هذه عينة من «المستقلين» الذين يجري التسابق الان على ادخال ١٥ منهم الى المجلس الوطني المقبل الذي سينعقد في القاهرة في ٢٧ منه .

غير ان اخطر حدث عرفته الايام المنصرمة هو النقاش الذي دار حول مشروع الدولة الفلسطينية في الاجتماع الاخير للجنة المركزية لحركة المقاومة (يوم ٨—٢) . اذ ارتفع صوت احد قادة «فتح» ليدعو صراحة الى تبني فكرة الدولة الفلسطينية . وبالرغم من ان اللجنة لم تحسم الامر ، الا ان الحجج المستخدمة لتبرير الموقف جديرة بالذكر . قيل ان امام المقاومة الان واحدا من خيارين . اما الرضوخ للحكم الهاشمي الهمجي واما القبول بالدوله الفلسطينيه . وبما ان الاول لم يعد محتملا، باي حال من الاحوال ، بعد مجزره ايلول وبما ان حركه المقاومه لا يسعها شيئا تجاه التسويه السلميه ، فلم يبق لها الا القبول بالامر الواقع والارتضاء بالدوله الفلسطينية .

ان هذا المنطق هو الاستمرار الحتمي للمنطق الذي يكرس غياب الحلقه الحاسمه التي تصل الوضع الراهن لحركة المقاومه بالوضع الذي يسمح لها بالانتصار على العدو الصهيوني . والقبول به تكريس لانتكاسة ايلول ٧٠ مثلما ان القبول بقرار مجلس الامن تكريس لهزيمة حزيران ٦٧ . واذا كان يتوجب علينا التنبيه من هذا الخط التصفوي ، فاننا ندعو كافة العناصر الوطنية داخل حركة المقاومة وخارجها للالتقاء من اجل افشال هذا الخط التصفوي . ذلك ان الدولة الفلسطينية ليست حلا لقضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه ولا هي «حل مؤقت» يسمح للفلسطينيين بالانعتاق من الحكم الهاشمي المجرم . مهما يكن الشكل الذي ستتخذه ، فانها لن تكون اكثر من دويلة يحشر فيها الفلسطينيون بين مطرقة الجيش الاسرائيلي وسندان الجيش الاردني .

على أن هذا اللقاء لا يمكن أن يثمر الا اذا اعتمد اساسا المراجعة النقدية لتجربة حركة المقاومة . ويقتضي ذلك تحديد المواقف الواضحة من الامور التالية :

١ — اذا كانت السمة الغالبة للعمل الفدائي هي غياب استراتيجية له — بالمعنى المحدد اعلاه — فلا بد من صياغة هذه الاستراتيجية . وهذا لن يكون الا بالاجابة على السؤال الحاسم : ما هي الشروط العربية التي تسمح للنضال الوطني الفلسطيني ليس فقط بأن يعيش ويستمر، بل وايضا ، بأن ينتصر ؟

بهذا الصدد لا بد من تكرار القول أن هذه الشروط تتمثل اساسا في قيام انظمة وطنية ثورية في المنطقة مصممة على خوض معركة ضارية ومنتظمة ضد الاستعمار واسرائيل . والطريق الى ذلك هو تحقيق التحالف بين جناحي الثورة العربية : حركة التحرر الوطني الفلسطيني من جهة وحركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية من جهة اخرى . ان اية استراتيجيه لحركة المقاومة لا بد وان تتحدد على هذا الاساس وانطلاقا من واقع الضمور والركود — او البدايات المتواضعة — الذي يطبع حركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية في المرحلة الراهنة .

٢ — اذا كان لا بد من تنظيم تراجع قوات حركة المقاومة بعد انتكاسة ايلول ، وتبديد اية اوهام بالعودة سريعا الى ما قبل ايلول ، فلا بد لذلك من ان يترافق مع العمل لاسقاط النظام المجرم العميل في الاردن على المدى المتوسط .

ان الموقف من هاتين المسالتين ، هو في المرحلة الراهنة ، الحد الفاصل بين الوطنيين الفلسطينيين وبين دعاة التصفية ومكرسي الهزيمة .

الاسبوع في سطور

بيان سياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية : مجابهة حملات الرجعية لا تكون بالهروب نحو الدولة الفلسطينية

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا « بمناسبة الذكرى الثانية لاعلان استقلال يسار المقاومة ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وعسكريا » حددت فيه موقفها السياسي من قضايا النضال الوطني الفلسطيني الراهنة . قال البيان :

« ... في هذا الوقت بالذات تمر المقاومة الفلسطينية بازمة حادة ظهرت على السطح بوضوح بعد حملة التطويق والابادة الخامسة (أيلول ١٩٧٠) . لقد مثلت حملة ايلول الرجعية « حزيران الفلسطينية » بالنسبة لشعبنا ولعموم المقاومة والحركة الوطنية على امتداد الساحة الفلسطينية — الاردنية ، تماما كما مثلت هجمة ٥ حزيران الامبريالية الصهيونية « حزيران العربية » بالنسبة لعموم حركة التحرر العربية والانظمة .

لقد وضعت حملة ايلول عموم المقاومة والحركة الوطنية امام اختيارين لا ثالث لهما : اختيار طريق التراجع غير المنظم امام هجمات الرجعية والامبريالية في الضفة الشرقية والهروب من مجابهة حملات الرجعية باتجاه حل تصفوي للقضية الوطنية ممثلا بمشاريع الدولة الفلسطينية ... او الاخذ بالاختيار الثوري : بمجابهة حملات الرجعية لتصفية الثورة والقضية الفلسطينية معا بحرب شعبية ثورية ضد الحرب الرجعية التي تشنها السلطة في عمان بدعم ومباركة الامبريالية الاميركية خصوصا والعالمية عموما . وبهذا نضع شعبنا من جديد امام الطريق الصعب ، العالي التضحيات ، والمفعم بالحرارة ، لخوض حرب الدفاع عن حق شعبنا في مواصلة كفاحه المسلح المشروع والطويل الامد ضد العدو الصهيوني الامبريالي .

يا جماهير شعبنا والامة العربية .

لقد اخذ يبرز بعد حملة ايلول خطان متعارضان في صفوف شعبنا فقطاعات بارزة من الاقطاع العائلي والبورجوازية الفلسطينية تستغل عذابات وآلام شعبنا الجريح لدفعه نحو المشاركة بتصفية قضيته الوطنية ، وتقدم مشاريع الدولة الفلسطينية كطريق سهل لخلاص شعبنا من ويلات مدافع ودبابات اميركا في عمان وبهذا تدفعه للمشاركة في التنازل عن جزء من أرضه لدولة اسرائيل ، وتضع شعبنا من جديد بين مطرقة العسكرية الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية .

ان هذه القوى ذاتها هي التي سلمت شعبنا للرجعية العربية عام ١٩٤٨ ، وللرجعية الاردنية منذ عام ٤٨ بعد قرارات مؤتمر اريحا السيىء الصيت ، وهي ذاتها التي شكلت اعمدة النظام الرجعي الاقتصادية والادارية والسياسية في الضفتين . واليوم تاتي تتباكى على شعبنا الجريح لدفعه في متاهات تصفية قضيته بيده ، ليسجل شعبنا ولاول مرة في التاريخ على نفسه، التنازل عن جزء من أرضه لصالح الاستعمار الاستيطاني الصهيوني .

ان الرجعية العميلة في عمان تساهم بشكل غير مباشر ويوميا في هذا المخطط التصفوي الاجرامي . فهي بحملاتها المتتالية واصرارها على تصفية المقاومة والقوى الوطنية تدفع بالقوة شعبنا للبحث عن خلاص سريع ... وفي ظل ظروف القمع وحملات الابادة الرجعية تأتي « زعامات » اقطاعية عائلية وبورجوازية ، تخلت عن النضال الوطني منذ عام ٤٨ وباعت نفسها للرجعية الحاكمة في عمان طيلة العشرين عاما الماضية .. تأتي هذه الزعامات لتساوم على تراب الوطن بحجة أن لا امل في دحر حملات الرجعية وليس امامنا الا الهروب نحو « الدولة الفلسطينية ».

والاخطر من كل هذا فان قصور حركة المقاومة حتى الان عن الاخذ بالاختيار الثوري يسمح لهذه الدعوات التصفوية ان تجد لها مناخا في صفوف شعبنا وحتى بين بعض عناصر المقاومة ذاتها.

ان الاختيار الثوري هو طريق شعبنا لرفض المشاركة بتصفية قضيته وثورته وهذا لن يكون بغير فهم دروس ايلول الاساسية :

١ — ان الرجعية في عمان رفضت وترفض الان التعايش مع المقاومة والحركة الوطنية الاردنية وبادرت الى شن خمس حملات تطويق وابادة . والحملة السادسة جارية بعد أيلول وخاصة منذ ٨—١—١٩٧١ .

٢ — ان الرجعية في عمان مصممة على تصفية القضية الفلسطينية والاعتراف باسرائيل ، كما صرح رئيس وزراء الاردن في نادي الاردن بعمان ، اذا انسحبت اسرائيل من الضفة الغربية لتعود من جديد تحت هيمنة السلطة التي تشن حرب الابادة على الثورة والجماهير الفلسطينية — الاردنية .

٣ — ان مجابهة حملات الرجعية ومخططات تصفية القضية الفلسطينية (سواء بالدولة الفلسطينية او بعودة الضفة الغربية للرجعية في عمان) والتسليم باسرائيل على جزء من ترابنا الوطني بحدود آمنة لا يمكن أن تكون الا ببناء الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية من فصائل المقاومة والقوى الوطنية والنقابية الاردنية .

ولا بد ان تتسلح الجبهة ببرنامج للتحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية باعتبارها القاعدة الوطنية لمتابعة الكفاح المسلح وتطويره ضد العدو الصهيوني الامبريالي ، وباعتبارها الميدان الحقيقي لحماية الثورة واحباط مشاريع الدولة الفلسطينية على جزء من ترابنا الوطني مقابل التنازل التاريخي عن الجزء الاخر لدولة اسرائيل .

وعلى راس هذا البرنامج مجابهة العنف الرجعي بعنف ثوري رادع ومنظم وتصفية اية سلطة تريد تصفية الثورة والقضية الفلسطينية معا ، وعلى الامد القريب .

بهذا وبهذا وحده ، يصبح ممكنا قطع الطريق على مخططات تصفية الثورة والقضية الوطنية سواء باقدام « المملكة الاردنية الهاشمية » على الاعتراف باسرائيل وتوقيع معاهدة صلح معها او بالدولة الفلسطينية على جزء من ترابنا الوطني مقابل التنازل عن الجزء الاخر لاسرائيل ... ان النتيجة واحدة .

وبهذا وحده يمكن اخراج المقاومة من أزمتها الذاتية — التي حملتها معها طيلة السنوات الماضية — وتجاوز « حزيران الفلسطينية » بقيادة مقاومة ثورية محددة الاهداف على المدى القريب والمتوسط .

وبهذا وحده يمكن ترسيخ التحالفات الوطنية بين كافة فصائل المقاومة والقوى الوطنية على امتداد الساحة الفلسطينية — الاردنية ضمن جبهة وطنية موحدة البرنامج والممارسة الثورية ، بكفاح مسلح وجماهيري ضد هجمات الرجعية والحلول الهروبية بحرب الشعب الطويلة الامد ضد الرجعية والصهيونية والامبريالية .

وبهذا وحده أيضا تخرج المقاومة من عزلتها عن حركة التحرر العربية الشعبية لتنظيم كفاح مشترك ضد العدو المشترك على امتداد الارض الفلسطينية والعربية ، فالصراع مع اسرائيل هو بذات الوقت صراع مع الامبريالية والرجعيات العربية والمحلية صاحبة المصالح الاستعمارية في البلاد العربية ، ويصبح النضال الطويل الامد بين جناحي الثورة العربية هو طريق التحرير الشامل لفلسطين . وهنا تستعيد المقاومة ثقة الجماهير الفلسطينية — الاردنية والعربية بها ، لتخوض بها ومعها الحرب الطويلة ، المريرة ، العالية التضحيات ضد الرجعية في عمان والصهيونية وحلفائهما .

وبغير هذا فان نتائج « حزيران الفلسطينية » قادمة في ظل تردد المقاومة الراهن تجاه مهماتنا الوطنية الراهنة، مهما رفعت من شعارات وطنية حاسمة ومهما قالت « لا للرجعية » « لا » للاعتراف باسرائيل ، « لا » للدولة الفلسطينية .

ان « لا » الثورة برنامج وممارسة تجاه مهمات محددة وبندقية مسيسة ثورية . وعلى الفصائل الثورية بالمقاومة ان تشق طريقها اذا طال تردد عموم المقاومة حتى ينتصر الشعب على هجمات الرجعية في عمان ويتابع كفاحه المسلح ضد العدو الصهيوني الامبريالي .

عاشت الثورة

والهزيمة لهجمات الرجعية والمخططات الامبريالية والصهيونية

الجبهة الشعبية الديمقراطية

٢٢ شباط ١٩٧١

تحريك دعاوى أحداث ١٩٦٩ ضد العناصر التقدمية

اتصالات لاتخاذ موقف سياسي موحد وتشكيل هيئة دفاع واسعة

بعد القمع الذي واجهته الحركة الطلابية ، تدخل سياسة التضييق على الحريات مرحلة جديدة ذات دلالات هامة. فقد بدأت خلال الاسبوعين الماضيين عملية تحريك للدعاوى القضائية المرفوعة ضد عدد من العناصر الوطنية والتقدمية، والناتجة عن احداث عام ١٩٦٩ . وتشمل عملية التحريك هذه عدة دعاوى :

— دعوى « بجرم كتابة وتوزيع مناشير من شانها المس بسمعة وكرامة الجيش » في اعقاب العدوان على المطار وتشمل عددا من المحالين الى المحاكمة في جلسة موعدها ١٠ اذار المقبل ،من بينهم محسن ابراهيم .

— دعوى « بجرم كتابة وتوزيع مناشير مخلة بالامن » تشمل عناصر من مدينة صيدا بينهم حسيب عبد الجواد.

— دعوى موجهة ضد عدد من الشباب في النبطية « بجرم كتابة وتوزيع مناشير من شانها اضعاف معنويات الامة » .

— ثم دعوى بحق خمسة من الشباب الجنوبيين بتهمة ذات صلة باحداث مجدل سلم في تشرين ١٩٦٩ .

— كما جرى استدعاء عدد من الشباب التقدميين في صيدا للتحقيق بتهمة التحريض على المظاهرات التي قامت احتجاجا على ضرب المقاومة في الاردن خلال الشهر الماضي .

هذا وقد ناقشت القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية في اجتماع عقدته خلال الاسبوع الماضي مسألة تحريك الملاحقات والدعاوى المجمدة منذ عام ١٩٦٩ ، وذلك تمهيدا لاتخاذ موقف سياسي في هذا الصدد . كما تدور اتصالات لتشكيل هيئة تضم عددا كبيرا من المحامين المتطوعين للدفاع عن العناصر المشمولة بهذه الدعاوى واية دعوى اخرى يجري تحريكها .

إضراب طلاب الحقوق في الجامعات الأربع

أعلن طلاب السنوات الاولى في كليات الحقوق اللبنانية والعربية واليسوعية ومعهد الحكمة الاضراب المفتوح ابتداء من يوم الثلاثاء ١٦—٢—٧١ من اجل الغاء « سنتي الكفاءة ».

وكانت نقابة المحامين قد فرضت في العام الماضي « سنتي الكفاءة » بالاضافة الى تدابير سابقة (رفع رسم الانتساب للنقابة ، اشتراط البكالوريا اللبنانية دون سواها للانتساب الى معاهد الحقوق في لبنان) وذلك للحد من عدد المنتسبين وللابقاء على احتكار مهنة المحاماة « الحرة » . وقد كان مطلب الغاء « سنتي الكفاءة » واحدا من المطالب التي اضرب طلاب الجامعة اللبنانية من اجلها في العام الماضي ، ولكن الرابطات قبلت به على ان لا يشمل الطلاب المسجلين لعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ .

ولم يكد الاضراب الحالي يبدأ حتى تم ايقافه في الجامعة اللبنانية نتيجة لتدخل اللجنة التنفيذية للاتحاد بواسطة مجلس فرع كلية الحقوق الذي سعى الى ايقافه بحجة ان اعلان الاضراب هو من صلاحيات اللجنة التنفيذية ! اما في الجامعات الاخرى فقد استمر الاضراب باشكال جزئية ومبعثرة . وهكذا بدل ان تقوم اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية بمهمة تنظيم الاضراب وتدعيمه اذا بها تنصرف لعقد المؤتمرات الصحفية ثم لاعطاء نفسها فرصة اسبوع كي تتصل بالمسؤولين علها تجد عندهم من الوعود ما يكفي لتجميد الاضراب !

ان السعي لفك الاضراب والتلهي بالمؤتمرات الصحفية واعطاء المهل لدرس المطالب « بروح المسؤولية » يطرح ، ليس فقط امام طلاب الحقوق بل امام جميع طلاب الجامعة اللبنانية، سؤالا هاما : هل تريد اللجنة التنفيذية من الطلاب ان يكرروا تجاربهم مع الوعود والمهل والمؤتمرات الصحفية التي كانت تنتهي دائما الى لا شيء ؟

ان مطلبي الغاء « سنتي الكفاءة » وتخفيض رسم الانتساب بالاضافة الى المطالب الاخرى التي تتناول مشكلة الخريجين هي محور التحرك الطلابي. واذا كانت اللجنة التنفيذية للاتحاد قد استطاعت ايقاف الاضراب في الجامعة اللبنانية الان ، فان التحرك الطلابي لا بد أن يتجاوزها ولن يكون باستطاعتها تمييع الاضراب ومطالبه بعد أن تنكشف حقيقة اساليبها « النضالية » و « تبنيها » لمطالب الطلاب .

فوز لائحة القوى الطلابية التقدمية في معهد سبلين

فازت لائحة القوى الطلابية التقدمية في انتخابات معهد سبلين . وهذه القوى مشكلة من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والصاعقة .

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم | المدير المسؤول حسن فخر | مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش

هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

بيان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي حول :

محاولة تصفية الحزب الشيوعي السوداني

- الحزب الشيوعي السوداني طليعة نضال الجماهير السودانية من أجل التحرر الوطني والاشتراكية
- ضرب الحزب قضاء على إستقلال حركة الجماهير

أصدرت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي البيان التالي حول المحاولة الجارية في السودان لتصفية الحزب الشيوعي وضرب نضال الحركة الجماهيرية :

جاءت الدعوة التي أطلقها الحكم العسكري في السودان لتصفية الحزب الشيوعي ، فكشفت مرة أخرى أمام الجماهير العربية ما تنطوي عليه الأنظمة العسكرية في الوطن العربي من عداء لتنظيمات الكادحين .

فبعد تصفية الحزب الشيوعي في مصر وضربه في الجزائر وتدجينه في سوريا والمراوحة بين التضييق عليه والبطش به في العراق ، واعتبار العمل النقابي جريمة في ليبيا ، أعلن جعفر النميري انضمام السلطة السودانية الصريح الى ركب الحملة المستمرة على منظمات الجماهير ، فدعا ،في خطبة ضارية، الى تصفية الشيوعيين السودانيين .

هذه الدعوة ليست مجرد نقطة سوداء في سجل ابيض . انها الموقف المنتظر المتوافق مع طبيعة النظام العسكري السوداني ومصلحة قاعدته الطبقية . وهي ، اذ تشكل حلقة في سلسلة التصفيات التي تعرضت لها الاحزاب الشيوعية العربية على يد برجوازيات الدولة الحاكمة، تأتي ثمرة أخيرة لمرحلة من الاستعداد والتهيؤ بدأت مع قيام النظام الراهن في ٢٥ أيار عام ١٩٦٩ .

ان تفتيت الجماهير الكادحة بضرب منظماتها الثوريه شرط حاسم لا غنى عنه لقيام دكتاتورية البرجوازيات الجديدة وتوطد اركانها . فالسلطة التي تمثل هذه البرجوازيات لا تصفي القمع الاجنبي لتحرر الجماهير بل لتتولى هي مقاليد القمع « الوطني». وهي لا تؤمم المصالح الاجنبية لتفرض سيادة الجماهير على الانتاج بل لتضع مقاليد استغلال الجماهير في يد أجهزة الدولة . وهي لا تزيح الراسماليين عن مواقع السيطرة الا لتعطي برجوازية الدولة الجديدة حق الاستيلاء الموحد على جهد الجماهير والسرقة المنسقة لعرقها . فوطنية هذه السلطة لا تتعدى احلال البرجوازية الجديدة محل الاجنبي في موقع الاستغلال ولا تتعارض مع التنازل للاستعمار في الخارج ولا مع ابقاء الارتباط به في السوق العالمية. وهي لا تعادي شيئا بقدر ما تعادي حرية الجماهير .

لذا قامت السلطة في انظمة برجوازية الدولة دائما بضرب احزاب الجماهير العربية ومنظماتها المختلفة. ولذا فشلت محاولات الحركة الشيوعية العربية دائما لعقد الهدنة مع هذه الانظمه أو للسير في ركابها . ولم تقنع الانظمة المذكورة باقل من تصفيه الاحزاب الشيوعيه العربية ، في أقطارها ، أو ضرب خطها المستقل حتى القضاء عليه . فليس ما يرضي برجوازيات الدولة الا مشاهدة الجماهير في حالة من التفتت المطلق لتنال هي حرية مطلقة في قهر الجماهير واستغلالها . وما صيغ « التنظيم » المختلفه التي « قدمتها » هذه البرجوازيات للجماهير الا صيغ تفتيت تكرس تبعية الجماهير لجهاز الدولة وتصرفها عن بناء تنظيمها المستقل في وجه الدولة .

ذاك ما حاولته السلطة العسكرية في السودان منذ قيامها وذاك ما تحاوله اليوم . فمنذ الايام الاولى التي أعقبت اسقاط الحكم الرجعي عام ١٩٦٩ (تحالف الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة) لم تخف السلطه الجديدة رغبتها في مناهضة الاحزاب و « كابوس الحزبية البغيض » دون تمييز بين أحزاب رجعية وأخرى تقدمية او وطنية . وكان لا بد ، تبعا لمنطق السلطة ، أن ينال الحزب الشيوعي القسط الاوفى من هذه المناهضة . فهو قد شدد دائما على استقلال خطه وتنظيمه وهو قد ظل دائما طليعة امينة على كفاح العمال والفلاحين والطلبة في السودان . فكان التعارض محتما بين وجوده وبين اتجاه الحكم الى اقامه « تنظيم » واحد على غرار الاتحاد الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، تنضوي فيه جميع القوى السياسيه ، وخاصة الشيوعيون ، تحت لواء السلطة .

هذا التنظيم الرسمي نال موافقة اقلية انتهازية يمينية في الحزب الشيوعي بعض أعضائها (فاروق أبو عيسى) وزراء في الحكومة القائمة . أما الاكثرية الساحقة التي تشكلت على أثر مؤتمر الحزب بقيادة الامين العام المناضل عبد الخالق محجوب فقد تمسكت ببقاء الحزب قائداً للطبقة العاملة السودانية وحلفائها ، لا يتنازل عن استقلاله التنظيمي والسياسي والايديولوجي . فكان ان انشق الانتهازيون معززين محاولة السلطة لتفتيت وحدة الحزب. اما الاكثرية الثورية فكانت تملك فهما واضحا لطبيعة السلطة الجديدة . لذا دعت الى اقامة « جبهة وطنية ديمقراطية » تضم جميع القوى الثورية في السودان بما فيها القوة الموجودة في السلطة .

من هنا ان سبب الخلاف بين السلطة العسكرية والحزب الشيوعي لم يكن ، وفق ما أوحت به السلطة ، سببا شخصيا . بل انه كان صراعا سياسيا يتركز على مسألة الاستقلال والتحالف في العلاقة بين الطبقة العاملة والبرجوازية الجديدة .

فالحملة على الحزب لا تنفصل في توقيتها عن وصول محاولات التصفية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية الى أوجها . فضرب الحزب الشيوعي السوداني يتناول قوة وقفت دائما مع مقاومة الشعب الفلسطيني وأقامت معها أوثق العلاقات النضالية ، وفضحت التآمر المستمر عليها . والحملة نفسها لا تنفصل أيضا عن كفاح الحزب في سبيل الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير العمالية في السودان . فهذان الموقفان قد شكلا خلفية الصراع بين الحزب والسلطة بينما شكل اصرار الحزب على استقلاله محور المعركة المباشرة . وكان طبيعيا ان تتحين السلطة الفرصة لحسم الصراع حسب مصلحتها .

هذه الفرصة ما لبثت ان سنحت حين انتصرت السلطة على اليمين الديني (اذ سحقت حركة الانصار في جزيرة أبا وقضت على زعيمها الهادي عبد الرحمن) . فقد أشعرها الانتصار بالقدرة على ضرب الشيوعيين فاقدمت ، بالتعاون مع المخابرات المصرية ، على خطف عبد الخالق محجوب الى القاهرة ، مدعية الموازنة بين اليمين الديني واليسار المتطرف .

ثم توطد شعور السلطة بالقوة بعد قيام الاتحاد الثلاثي (الذي ما لبث أن أصبح رباعيا) بين مصر وليبيا والسودان . فما أن اعلن الاتحاد حتى باشرت السلطة حملة جديدة على الشيوعيين فأقصت ثلاثة من مؤيديهم عن مجلس قيادة الثورة وسرحت ضباطا من انصار الحزب أيضا واعتقلت « محجوب » فور عودته من القاهرة . فأن قيام الاتحاد كان ذريعة لتعميم تجربة السلطة المصرية مع الحزب الشيوعي في مصر.

الا ان الشيوعيين السودانيين تصدوا باصرار لمحاولات دفعهم الى المصير الذي اختارته لهم السلطة ، ووقفوا عند حقهم في البقاء طليعة للطبقة العاملة السودانية وحلفائها. ذاك هو سبب العنف الذي احتدم في خطاب النميري الاخير معبرا عن نفسه بالدعوة الى « تحطيم الحزب » و « كل من يدعي أن هناك حزبا شيوعيا سودانيا » .

لم تهبط هذه الدعوة اذن على غير انتظار . ولا مبرر اذن لما ابدته « نداء » الحزب الشيوعي اللبناني من دهشة ازاءها . بل ان هذه الدهشة ليست سوى امتداد لسياسة النعامة. فالدعوة النميرية دليل جديد على فشل تجربة التعايش الديمقراطي بين الاحزاب الشيوعيه العربيه وأنظمة برجوازيات الدولة . وسبب الفشل لا يعود الى صدف الاحداث ولا الى رجعيه جناح ما في هذه السلطة او تلك . ان السبب هو طبيعة السلطة الطبقية ومعاداتها لكل تنظيم جماهيري مستقل . ذاك ما يجعل السلطة تصر اما على انخراط الشيوعيين الكامل في صفها (سوريا) واما على تصفيتهم تصفية كاملة (مصر ، السودان) . والاكثرية الثورية التي أصرت على استقلال حزبها في السودان هي التي تتعرض اليوم للتصفية . اما الاقلية الانتهازية اليمينية فقد استحقت لقاء نيليتها المطلقة « توضيحا » من السلطة أفاد ان التصفية لا تستهدفها.

والذي تثبته الدعوة النميرية ليس فشل « التعايش الديمقراطي » فحسب . فان تجاوز الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية عن جرائم أنظمة برجوازية الدولة تجاه الشيوعيين العرب ، يضع على بساط التساؤل ، كل مرة ، ما تسميه الاقطار الاشتراكية بـ « التضامن الاممي » .

ان هذه المعاني التي تنطوي عليها خطوة الحكم السوداني ضد الحزب الشيوعي هي ادانة جديدة لخط الحركة الشيوعية الرسمية ، خط التصفية الذي جرد الطبقة العاملة وحلفاءها من امضى الاسلحة : سلاح التنظيم المستقل في بنيته وسياسته وايديولوجيته . فالتبعية المطلقة لانظمة البرجوازية الجديدة تجعل بقاء الاحزاب الباقية أمرا مفرغا من كل محتوى سياسي ، الا تضليل الجماهير الكادحة وايهامها بان الانظمة المذكورة لا تزال قادرة على انجاز مهام المرحلة الديمقراطية الوطنية . هذا التضليل يجسده الحزب الشيوعي اللبناني وسواه في النظر والممارسة .

اننا اذ نستنكر خطوة الحكم السوداني وندينها ، نستمد تاييدنا للحزب الشيوعي السوداني المناضل من كفاحه الصامد في سبيل الحفاظ على الخط المستقل للطبقة العاملة وحلفائها وعلى دورها القيادي . ان هذا كله يستلزم تعزيز حزب الطبقة العاملة ، سلاح الجماهير الامضى في كفاحها لانجاز مهام المرحلة الديمقراطية الوطنية وفي مواجهتها لاعدائها الطبقيين وفي نضالها للوصول الى السلطة السياسية ولبناء الاشتراكية .

فلتسقط دعوة السلطة السودانية الى ضرب حزب الجماهير المناضلة .

وليعش نضال الجماهير السودانية بقيادة حزبها الشيوعي الصامد .

وثيقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني من حزب البروليتاريا .. إلى حزب النظام

في فترة مميزة وغنية من تطور الوضع اللبناني ، شهدت تحركا عماليا عاما حول مسألة الضمان الصحي ، وتحركا طلابيا حول طبيعة التعليم ووظيفته، وتحركا فلاحيا لفلاحي عكار ومزارعي التبغ في الجنوب ، واضرابا لمياومي الدولة . وشهدت من الجهة المقابلة انفكاكا نسبيا لقبضة الاجهزة ، وتصدعا في تحالفات الفئات الحاكمة ، مع توزيعات جديدة للادوار ، في هذه الفترة بالذات واصل « الشيوعيون » رحلتهم الطويلة والمريرة منحدرين من مواقع الطبقة العاملة وحلفائها الى مواقع النظام مشكلين ما يمكن تسميته بالتحديد ، يسار النظام .

من البداهة القول بأن الحزب الشيوعي الحقيقي هو الحزب الذي يلتزم وجهة النظر العمالية . وينطلق في استراتيجيته وممارساته من مواقعها الطبقية الانية والمقبلة ، وينسج احلافه انطلاقا من مصالحها . وان اي تخل منه عن وجهة النظر الطبقية باتجاه مفاهيم « التعاون الطبقي » وسياسة « الالتحاق بالبرجوازية التقدمية » يقوده الى الانتهازية، مما يفقده وجهه ودوره المستقلين ويدفعه للتصفية المعلنة أو الضمنية .

لكن يبدو ان اللجنة المركزية « الشيوعية » لا ترى هذا الرأي بل ترى امكانا اخر ! فقد عقدت اجتماعا صدرت عنه وثيقة بعنوان « التطورات الجديدة في الوضع الداخلي منذ انتخابات رئاسة الجمهورية والمهمات المطروحة أمام الحزب » — الاخبار ١٤—٢—٧١ — تسهب فيها بعرض الضغوط التي يتعرض لها الحكم (وقد كان واضحا منذ اليوم الاول لانتخابات الرئاسة ان هناك قوى عديدة تعمل للتأثير على الرئيس المنتخب ومحاولة احتواء عهده ... (وتكشف المؤامرات الرجعية التي يحيكها النهج وطرفا الحلف وفلول الاجهزة ضده (بدءا بالاعمال المصطنعة لاظهار الامن الداخلي في اضطراب دائم وانتهاء بمحاولة استغلال الحركات الشعبية العمالية والطلابية وتشويه هذه النضالات ...) ثم تؤكد على « الاخطار الجدية التي يشكلها هذا التحالف الاميركي الصهيوني الرجعي على الوضع السياسي الداخلي » .. واكدت اللجنة المركزية على ان اهدافه « اهداف الحلف الاميركي الرجعي على الحكم » هي التالية :

— « تغيير أساسي في مواقف الحكم باتجاه تعزيز مواقع الاستعمار في البلاد ...

— دفع الحكم الى ضرب العمل الفدائي ..

فرض شراء الاسلحة على الحكم بأهداف اولها قمع الحركة الشعبية .. ونبهت اللجنة المركزية كذلك الى مخاطر الانجرار وراء هذه الضغوط » .. كأن الحكم ضد تعزيز مواقع الاستعمار في البلاد ، والرجعية تتآمر لاحداث تغيير اساسي في مواقفه (انتبه لكلمات تغيير اساسي في مواقف الحكم) ثم تخلص الوثيقة « الى تحديد جملة من المهمات السياسية والتنظيمية أمام الشيوعيين اهمها :

— العمل بمختلف الوسائل لفضح الضغوط الاميركية ..

— الدفاع عن الحريات الديمقراطية ..

— النضال في سبيل تعديل قانون الانتخاب.. ليتيح للطبقة العاملة ولسائر القوى الشعبية ايصال ممثليها الى البرلمان ، والعمل بكل الوسائل من اجل توطيد التعاون والتحالف بين القوى التقدمية في سبيل خوض المعركة الانتخابية ..

— متابعة النضال بكفاحية متزايدة في قلب الطبقة العاملة وبين جماهير الفلاحين ومختلف الفئات الشعبية وبين صفوف الطلاب في سبيل الدفاع عن المكاسب التي حققتها وفي رأسها الضمان الصحي والحريات الديمقراطية ومن اجل تحقيق مكاسب جديدة. ومن الضروري في هذا المجال التنبه الى المزالق التي تحاول القوى الرجعية والعناصر المغامرة ان تدفع اليها الحركة الشعبية وعدم الخوض في معارك خاسرة ومعارك انتحارية .. »

كان استعراضنا التفصيلي للجانب اللبناني الرئيسي في الوثيقة يهدف ، في جملة ما يهدف ، الى طرح السؤال التالي :

كيف أمكن لقيادة تدعي الشيوعية، ان تحلل الوضع السياسي الداخلي، وتحدد المهمات السياسية والتنظيمية المطروحة أمام الحزب، دون أن تتناول بالتحليل والتحديد ، ولو بعبارات سريعة ، المسألة المركزية في أية معالجة ماركسية مسألة السلطة السياسية بالعلاقة مع سمات ومستويات واشكالات نضال الحركة الشعبية !!

الاسترخاء في مقاعد الوعظ

تتعرض الوثيقة تفصيليا للجهات المعارضة للحكم من نهج وحلف وفلول اجهزة المتواطئين مع الاستعمار والصهيونية ، محذرة الحكم الخير من شر مؤامراتهم ، منبهة اياه للافخاخ التي ينصبونها في طريقه ، وهي في اللحظة التي تضطر فيها لتحديد الحكم ، تتهرب بجبن سياسي ، فتحدده سلبا بالتضاد مع الاستعمار الاميركي !! مما يقتضي تغييرا اساسيا في موقفه ليلتقي مع هذا الاستعمار !! ثم تنتقل الوثيقة مباشرة الى تنبيه وتحذير الحركة الشعبية من اسلاس القياد للعناصر المغامرة التي لن تجرها الا الى الانتحار والخسارة ، ولكن بين وعظ الحكم وتحذير الحركة الشعبية تضيع معالم العهد والنظام : طبيعتهما ، علاقاتهما بالاستعمار ، دورهما المحدد ، موقفهما من الحركة الشعبية ونضالاتها .

اذا كانت الوثيقة تنظر الى المعارضة بعيني الحكم فانها تنظر في نفس الوقت الى نضالات الحركة الشعبية وقضاياها ومطالبها الراهنة والمباشرة من منظار يسار الحكم .

فالضمان الصحي والديمقراطية مكسبان محققان وناجزان ، والمطلوب الدفاع عنهما فحسب والنضال من أجل مكاسب جديدة !

ولكن الضمان الصحي كمكسب حيوي وكبير للطبقة العاملة يطرح حاليا مهمة من ألح المهام واخطرها فهو قد تعرض قبل اعلانه لسلسلة من المؤامرات والتشويهات التي ظهرت في حينه ، وما زالت توالي الظهور مهددة بتفريغه من مضمونه الفعلي ، بايكال تنفيذه الى ارباب العمل في المؤسسات الكبيرة وباستمرار التسريح المكيفي في المؤسسات الصغيرة ، فكيف واجهت اللجنة المركزية وقياداتها النقابية هذه المؤامرة وما هي المهام الكفيلة بحصرها واحباطها . هذا ما تصمت عنه اللجنة المركزية وجريدة الاخبار ١٤—٢— صمت القبور ! ومكسب الديمقراطية في نظرها أيضا لا يبدو أن له صلة بالتهديدات البوليسية التي اطلقها رؤساء العهد بمناسبة تحرك الطلاب الثانويين ومظاهراتهم التي قمعت بالهراوات والملاحقات . أما عن الدور المفترض للحزب الشيوعي في لحم النضالات المجزأة للحركة الشعبية وتوفير وسائل الترابط بين النضالات العمالية والطلابية والفلاحية ، فهو على ما يبدو خارج دائرة همومها ومسؤلياتها وليس في حساب الوارد من مهماتها. ان تخلي اللجنة المركزية عن وجهة النظر الطبقية والموقع العمالي لا يضعها فوق طبقات المجتمع ، بل انه ينحرف بها الى وجهة نظر اخرى وموقع طبقي مختلف هما على وجه التحديد ، وجهة نظر يسار الحكم وموقع حلفاء النظام .

وليس بمستغرب أن تكون الجنبلاطية هي الحلقة التي تصل الحزب بالنظام الحالي ، طالما أنها استطاعت في الماضي غير البعيد أن تلعب نفس الدور بجدارة بدمجها الحزب بالعهد الشهابي .. يبدو أننا على اعتاب مؤتمر جديد بعد أن انبعثت تركة صوايا وقريطم حية تسعى ..

اذا كانت مهمات الحزب الحالية تغفل المعركة العمالية الرئيسية المطروحة : مؤامرة تفريغ الضمان الصحي من مضمونه ، وادوات واشكال الرد عليها ، كما تغفل الصفة اللاديمقراطية لمجمل التشريعات والانظمة الخاصة بالنقابات والاتحادات والسلطات المحلية (البلديات) فانها تغفل اهم المسائل المطروحة على جدول اعمال الحركة الشعبية .

نحو مزيد من الاندماج بالنظام

ان اللجنة المركزية الانتهازية ، المتعامية عن قضايا الطبقة العاملة الرئيسية والملتفتة بشراهة الى المعركة الانتخابية ، تطرح امام الحزب « مهمة تعديل قانون الانتخاب ليتيح للطبقة العاملة ولسائر القوى الشعبية ايصال ممثليها الى البرلمان » متناسية ان هذه القوى الشعبية من عمالية وفلاحية وطلابية ومحلية ، عاجزة حتى الان عن تمثيل نفسها على مستوى مؤسساتها الخاصة بها من نقابية ومهنية ومحلية وحزبية ، فعوض ان تعرض اللجنة المركزية مهمة النضال لاقصاء عملاء الدولة وارباب العمل والحلول محلهم في قيادات النقابات العمالية والفلاحية والطلابية وفي مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي والمجالس البلدية المحلية مع تعديل قوانينها وانظمتها اللاديمقراطية ، بدل الانطلاق من هذه المواقع الطبقية المحددة للقوى الشعبية ، تنطلق اللجنة المركزية من واد مختلف ، من مواقع الحكم والنظام فتسعى الى تمثيل العمال في البرلمان في الوقت الذي لم يستطيعوا أن يتمثلوا فيه حتى الان على مستوى مصانعهم ومشاغلهم في اطار لجنة محلية لمصنع أو لجنة نقابية حرة لمدرسة .. اذا كانت اللجنة المركزية تطرح على الحركة العمالية والشعبية مهمة تعديل نظام الانتخاب لتمثيل العمال في برلمان الاقطاع السياسي والبرجوازية ، فان منظمة الطلاب الثانويين في الحزب الشيوعي اكثر « تعقلا وقناعة » اذ أنها تكتفي بالدعوة في بيانها الاخير (النداء ١٧ شباط) الى انتخاب ممثلي الطلاب على اساس النظام الداخلي اللاديمقراطي الذي اصدره التويني اولا ، ودون أن تدرج مسألة تعديل هذا النظام في جدول المهام الذي تذيل به بيانها ثانيا .

ان تخلي اللجنة المركزية عن وجهة النظر العمالية وتبنيها لوجهة النظر الوسيطة الانتهازية تسوقها سريعا للاندماج بالحكم القائم لتشكل بالتحالف مع جنبلاط جبهة يسار النظام، وموقفها الداخلي هذا ليس مختلفا عن مواقفها الاخرى العربية والعالمية بل هو ذات الموقف المندمج بالانظمة العربية « التقدمية » والمؤدي الى تصفية الحزب والتخلي عن دوره المستقل بصورة شرعية او « علنية » كما يحلو « للرفاق » ان يفاخروا بها ..

بعد سيطرة رب العمل على تعويض أيام المرض

المؤسسات الصناعية تستولي على ما تبقى من مكاسب الضمان الصحي

كانت العلامة البارزة في التسوية التي مهدت لتطبيق الضمان الصحي في أول شباط، عدا عن تكريس مصالح مستوردي الادوية والصيادلة، واشراك العمال في عجز صندوق المرض ، كانت حتى الان اجهاض تعويض أيام المرض باشتراط خدمة السنتين عند رب عمل واحد والابقاء على تحكم طبيب المؤسسة في اعطاء التقارير الطبية . اي باختصار تنازل قيادة الاتحاد العام التي فاوضت باسم العمال ، أمام الصناعيين وقبولها بضرب المكسب الاول والاساسي بالنسبة لعشرات الالوف من عمال الصناعة والمؤسسات الحرفية والصغيرة : تعويض الاجازة المرضية المدفوعة .

عدا ذلك ، بدا من نظرة أولى للاتفاق — المعلن على الاقل ! — ان الضمان الصحي يضمن لعمال المؤسسات الصناعية جميع مكاسب العناية الطبية : سبعين بالمئة من ثمن الدواء وأجر الطبيب والمستشفى والمختبرات .. الخ .

لكن ، لم يكن قد مضى اسبوع على « انفراج » الازمة وانهاء الاضراب العام وسط تبادل الانخاب بين غبريال خوري وجو كيروز حتى انكشف « الوجه الاخر » للتسوية ، وهو الذي تآمر « ممثلو » العمال وأصحاب العمل (من الصناعيين خاصة) على اخفائه بعناية خاصة قبل البدء بتنفيذ الفرع الجديد . ما هو هذا الجانب ؟

بعد أقل من اسبوعين من تنفيذ الضمان الصحي ، اتخذ مجلس ادارة صندوق الضمان، بموافقة اجماعية لممثلي العمال وأرباب العمل، قرارا « ينظم » تقديم العناية الطبية لاجراء المؤسسات الصناعية التي يزيد عدد عمالها عن ستين عاملا . (مجموع اجراء هذه المؤسسات يعادل ٤٠ الفا) . بموجب القرار المذكور ، وتحت ستار صعوبة انتقال العمال الى الصندوق ، ومنع التلاعب (!!) يتنازل الصندوق ، بموجب عقد خاص ، عن صلاحياته في دفع العناية الطبية والرقابة على الدفع الى صاحب المؤسسة نفسها بشرط أن يكون عدد عمالها ٦٠ عاملا فما فوق وان يوافق على العقد مجلس النقابة التي ينتمي اليها العمال او أكثريتهم في حال عدم وجود نقابة . فاذا مرض العامل ودفع ثمن الدواء واجر الطبيب ، لم يعد باستطاعته الذهاب الى الصندوق لقبض ما يستحق له بعد حسم الـ ٧٠٪ ، بل عليه التوجه الى رب العمل من أجل تحصيل هذه الحقوق .

لكن من أين يدفع رب العمل في المؤسسة الكبيرة لعماله ؟

لتأمين ذلك ، يطلب الصندوق من صاحب المؤسسة كشفا بعدد العمال في المؤسسة ، وعدد أفراد عائلاتهم . ثم يدفع له على اساس الكشف مبلغ ٨٢ ل.ل . ليس عن كل عامل فحسب ، بل كذلك عن كل فرد من أفراد عائلات العمال . فاذا كان عدد عمال مؤسسة ما ١٠٠ عامل . وعدد أفراد عائلاتهم ٢٠٠ ، دفع الصندوق لرب العمل ٣٠٠×٨٢ = ٢٤٦٠٠ ل.ل . مقدما في مطلع كل عام .

والان ماذا يحدث : من المفترض ان على رب العمل « الشريف » و « المؤتمن » (!) من قبل صندوق الضمان لتنفيذ مهمة اعطيت طابعا اداريا نظيفا ، ان يدفع من هذه الاموال ما يستحق لعماله من حقوق . لكن اذا حل اخر العام وتبين ان هناك فائض متبقي من هذه الاموال ، هل يفرض القرار على رب العمل ايداع هذا الفائض ، الذي يخص العمال بكل تأكيد ، في الصندوق ؟ لا يفرض القرار ذلك بل يقدم الفائض « هدية » لصاحب العمل دون أي حساب !!

يعني ذلك ببساطة أن مصلحة رب العمل اصبحت في تقليص المدفوعات الى أقصى حد ممكن وسرقة الاموال المودعة بين يديه لحساب العمال . ومن أجل ذلك يملك هذا طريقة سهلة . انه سيلجأ الى العمال ويبلغهم ان طبيب المؤسسة (المقبول لدى الضمان) هو فقط المخول اعطاءهم التقارير والوصفات الطبية وانه لن يسمح للعمال ، تحت طائلة الطرد من العمل ، بأن يذهبوا ، او أن يأخذوا افراد عائلاتهم الى أطباء اخرين . بعد ذلك تكون مهمة الطبيب المحترم ، لقاء مبلغ من المال يقدمه صاحب المؤسسة ان لا يعطي اية تقارير ، او أن لا يعطي ، في الحالات القصوى، سوى وصفات طبية رخيصة للغاية (أو ربما مساطر مجانية) يراعى فيها التوفير على صاحب المؤسسة لا فعالية الدواء في معالجة داء العامل او مرض افراد عائلته .

بذلك يؤمن صاحب المؤسسة ، استرجاع قسم كبير من الاشتراكات التي دفعها بل وأيضا الاشتراكات التي دفعها العمال من حسابهم الخاص . ويخسر العمال بالمقابل ودفعة واحدة ، كل ما ظنوا أنهم كسبوه ، بفضل تآمر القيادات النقابية (التي تدعو « الاخبار » جماهير العمال للالتفاف حولها ..)

ذاك هو الفصل الثاني ، من الاتفاق الذي وصفه الحزب الشيوعي (حزب « البروليتاريا » المزعوم) بالانتصار الكبير للطبقة العاملة اللبنانية ، والتي لم تر « نداء » من المخاطر التي تهدده سوى (نعم ، سوى ...) « الشلل اليسارية المغامرة » و .. بعض الاجهزة الادارية في الصندوق .

بعد أسابيع من تطبيق الضمان الصحي ، يتضح اذن المعنى الفعلي للتسوية التي مهدت السبيل أمامه . وهي تسوية تمت ، كما هو واضح من نسف جانبي المكسب ، بما يضمن مصالح الصناعيين على حساب مصالح البروليتاريا اللبنانية . لكن ليس في ذلك صدفة كما أشرنا مرارا . ففي الصراع الذي سبق الوصول للاتفاق ، لم يكن من بد في وضع الحركة النقابية المتعفنة ان ينهار المكسب في المواقع العمالية التي ينعدم فيها اي ضغط منظم يمنع هذه المواقع تمثيلا ووزنا فعليا في المواجهة الشاملة مع اصحاب العمل ودولتهم . وهي مواقع لا تقتصر فقط على عمال الصناعات ، بل تتعداهم الى العمال العرب الذين يرفض ارباب العمل دفع الاشتراكات عنهم (من اجل الابقاء على الفوائد الناجمة عن تشغيلهم) والذين يرفض الصندوق منحهم تقديماته رغم وجود معاملة بالمثل من دولهم في بعض الاحيان — كما في حالة العمال السوريين — أو رغم عدم انتسابهم لدولة ما — كما في حالة الفلسطينيين — (!)

اذا كانت معركة الضمان الصحي قد طرحت ، نظرا لشمول المشكلات التي طرحتها والحاحها ، قاعدة لوعي طبقي شمولي لجماهير العمال ، فانها كشفت وتكشف باستمرار عن الحلقات المفقودة التي ما زال غيابها عائقا اساسيا أمام استكمال عدة المرحلة الجديدة وارساء شروطها . في هذا المجال يبرز تنظيم البروليتاريا اللبنانية وتسلمها لقيادة النضال العمالي والجماهيري ، بوصفه الحلقة الاساسية والحاسمة في المدى المقبل .

١ — دون أن ننسى بالطبع العمال الزراعيين الذين ما زالوا مبعدين عن أي مكسب من مكاسب الطبقة العاملة ومحرومين من أبسط حقوق التنظيم النقابي .

ميزانية وزارة القمع الداخلي :

لماذا تلجأ الدولة إلى العنف الآن ؟

خلال احدى مظاهرات الطلاب الثانويين ، الشهر الماضي ، وصف أحد هتافات الطلاب النواب بـ « الـ ٩٩ حرامي » . وقد أثار ذلك سخطا عاما بين النواب ومطالبة للحكومة بأن تقوم بدورها .

ولم تتوان هذه عن الاستجابة ، فأمرت شرطتها ، في مظاهرة لاحقة ، بالتصدي للطلاب والسواقين بالقنابل المسيلة للدموع والهراوات وأعقاب البنادق والمسدسات والرفس والشتائم البذيئة . وكان ذلك نهاية خرافة « الحوار » و « عهد الديمقراطية »، التي حاولت التستر وراءها ، في جريها لوراثة العهد السابق .

وتوالت تصريحات مختلف المسؤولين تهدد بالضرب بيد من حديد كل من يمس النظام . ومن جهة أخرى ، ذكرت احدى المجلات الاسبوعية أن رئيس الجمهورية في لقائه مع بعض النواب تحدث عن ضرورة استعداد الدولة لمواجهة اثار تطبيق الحل السلمي — الذي يقترب موعده — بالنسبة للفلسطينيين في لبنان .

وقد تجلت هموم مختلف اطراف الحكم في اجتماع لجنة المال النيابية في الثاني عشر من هذا الشهر لمناقشة موازنة وزارة الداخلية . حيث أجمع أعضاء اللجنة على المطالبة بتعزيز قوى الامن الداخلي وتزويدها بالمعدات الحديثة وطائرات الهيليوكبتر ، وذلك من أجل « مكافحة نشاط الاحزاب الممنوعة الهدام » . فطمان رئيس الحكومة النواب الى اهتمام الدولة بهذا الامر ونيتها بتعيين الف دركي جديد و ٥٠٠ موظف اخر في وزارة الداخلية ، والى اقتناعها بأهمية ذلك ، اذ ان الطلاب ، بعد قيام قوى الامن بدورها ، أصبحوا يتصرفون « بحكمة وروية » ، (المصحف ١٢—٢—٧١) .

تحديث القمع

كل هذا كان بمناسبة تحرك الطلاب الثانويين الاخير ، واذا كان من الطريف أن لغضب النواب كل ذلك الغضب مع بساطة التهمة (٩٩ حرامي) واذا كان من الممكن تفسير مطالبتهم بتعيين الالف دركي على ضوء حاجتهم الى وسائل لتنمية نفوذهم الانتخابي ، لكن ، يبدو أن الظاهرة تتعدى في أسبابها الموقف « الغريزي » والمصالح المباشرة .

لماذا لجأت الدولة الى القمع العنيف المباشر ؟ هل في الامر من جدة ؟

ان الدولة هي اداة قمع طبقي يومي . قمع سياسي واقتصادي وايديولوجي يتخذ أشكالا مختلفة ومتفاوتة الوضوح . فلجوؤها الى القمع العنيف المباشر لا يشكل سوى تجددا وانكشافا لدورها.ويعبر عن استنفادها لوسائل القمع غير المباشر . وهذا ما هو جديد ومرشح للاستمرار .

لقد طرح الطلاب قضايا تتعدى طاقة استجابة الدولة الحالية : مصالح طبقية ، مقدرة اقتصادية ، اجهزة ادارية .. هذا سبب أول . والثاني هو أن تحركهم كان مستقلا عن جميع أطراف الحكم ويتناقض معها جميعا . فالمسؤول المحاور الذي يتولى قمع التحرك من داخله ، فقد بعد استقلالته . والثالث هو تقلص هيمنة التناقض ضمن التحالف الحاكم على مجمل المجتمع اللبناني ، الامر الذي يساعد على ابراز استقلالية التحركات . وأخيرا ، سبب رابع يتأتى عن ارتفاع مستوى التحرك (وعيا وتنظيما) مما دفعه الى عدم الاكتفاء بالحصول على « شرعية المطالب » كما كان يدعو اليه « الشرعيون والمعترف بهم » .

لهذه الاسباب تلجأ الدولة ، الى القمع العنيف المباشر . ما هو الموقف حياله ؟

اذا كان الجواب العام هو في تعبئة وتنظيم مجمل الحركة الديمقراطية الوطنية ، الجهة القادرة على القيام بمهام تعنيها ، طرحها تحرك الطلاب الاخير ، وعلى مقاومة القمع الحتمي لاي تحرك جدي . فما هو مكان جواب « الشرعيين » : التحرك يقدم مادة لتحريض الدولة على الحركة الشعبية ، كلام رئيس الجمهورية المهدد بالقمع المكشوف هو طرح « للخيار الديمقراطي » (الاخبار). هذا الجواب على اتجاه الدولة الى العنف في قمع التحركات الديمقراطية الوطنية ليس سوى تبرير اناس يغوصون اكثر فاكثر في مستنقع المهادنة الطبقية .

الطلاب

رد على «وجهة نظر» حول انتخابات الاتحاد في الجامعة اللبنانية

تنشر « الحرية » فيما يلي رد « أحد عناصر لجان العمل الطلابي في الجامعة اللبنانية » على مقال « وجهة نظر حول انتخابات الاتحاد في الجامعة ».

« ... ان هذا التشديد على وحدة الطلاب في الجامعة اللبنانية لا ينسينا — ولا ينبغي له ان ينسي احدا — ان الوحدة شيء يبنى وليست شيئا قائما في الواقع . انه لا ينسينا ان الجامعة لا تزال تضم بين جوانبها فئات لا تخفي عصبيتها الطائفية السياسية ولا مداراتها — على حساب المصلحة الطلابية — للدولة وللطبقة المسيطرة عليها . هذه الفئات سوف نرفض أن تصل بأية معركة من معاركنا الى نهاية منطقها . وهي سوف ترفض اعتماد اشكال النضال الناجعة في مواجهة الدولة ونظامها وهي سوف تخون نضال الطلاب دائما وتعمل أبدا على اجهاضه لذلك فان وجودها في هيئات الاتحاد المنتخبة سوف يشكل تهديدا له وخطرا على فعاليته وعلى امل الطلاب فيه .. » — « صوت الجامعة عدد ١ » .

رأينا ان نورد هذه الفقرة من « صوت الجامعة » اولا لان السيد م. ح قد استعان في مقاله بفقرات يريدها هو وليس بالفقرات التي تعينه في الرد على معظم الاسئلة — ان لم يكن كلها — التي طرحها هو .

لعل السؤال الملح الذي يريد السيد م. ح أن نجيب عليه هو ما رأيكم بحركة « الوعي » كفئة طلابية « تقدمية » « فاعلة » في الوسط الجامعي . ولماذا لم تتحالفوا معها فهو يشير في أول حديثه الى ان التقرير الذي صدر في « الحرية » بتاريخ ٢٥—١—٧١ قد « اعتمد تقييمات جامدة لقوى طلابية شهدت تطورا لا مجال لانكاره » . وهو ينتقل في منتصف حديثه الى القول « من هي القوى الطلابية الفاعلة في الوسط الجامعي الراهن ؟ » وبعدها ليقول : « أن معيار التفريق بين تحالف انتهازي وتحالف مبدئي يقوم بالاساس على توفر تحليل علمي للواقع والقوى المتصارعة فيه فاذا فقد هذا التحليل يتساوى التحالفان ... »

نريد الجواب مباشرة على السؤال الملحاح . ولكن لنسال م. ح قبل ذلك عن « تقييمه غير الجامد » وعن « القوى الفاعلة » وعن « تحليله العلمي للواقع والقوى المتصارعة فيه » . اذ ما قيمة النقد اذا لم يستطع اعطاء البديل لما ينقد ؟

فلننصح صديقنا ان يعيد قراءة اعداد «صوت الجامعة» بكاملها — لا ان يجتزئها — حتى يرى ان ما اوردناه في مطلع الكلام متمم لما اورده هو . وان تحليل الواقع لا يكون بمجرد اطلاق نعوت عليه باتت شائعة عن تغيرات نوعية تقدمية اصابت « حركة الوعي » .

ان هذه الكلمات اذا ما وضعت في سياقها الصحيح توضح حدود التغيرات المزعومة . يعرف م.ح أين كانت مواقع الفئات الذي يصفها بالقوى الفاعلة في مسار الحركة الطلابية الجامعية لسنتين خلتا .

يعرف من هي القوى الطلابية التي خاضت معركة الخمسين يوما من اجل الملاك المتفرغ ويعرف ان طلاب كلية التربية حينها كسروا قرار الرابطة واعلنوا السير في طريق رفاقهم من باقي الكليات .

اما بعد وصول هذه الفئات على راس الحركة الطلابية في السنتين الماضيتين فان تاريخهم النضالي شهير أيضا . كيف لا والوجه المنير لهاتين السنتين يكمن في اضراب طويل أعلنته اللجنة التاسيسية في ذلك الوقت حين تركت هذه الفئات طلاب الجامعة اللبنانية ونضالهم للانتقال مع رفاقهم في اليسوعية في مظاهرات من اجل مطالبهم بشأن سنتي التأهيل وشروط الدخول الى نقابة المحامين وسجالاتهم المشتركة مع لصوص الشعب أمام البرلمان شاهدهم . كيف ينسى صديقنا مظاهرات السيارات والاف الاتصالات والمحوارات مع وزير التربية . بل كيف ينسى احتلال كلية التربية وجعلها مركزا للهاتف لمن اعتصموا فيها في سبيل مطلب عميد أحيل للكلية في حين أن جماهير الطلبة في الكلية كانت تعارض الرابطة في هذه الخطوة كيف ينسى محاولات الاضراب هذه السنة في نفس الكلية ولنفس المطلب الذي احتلوا كلية التربية في السابق من أجله .

واذا كان هذا بعض من تاريخ هذه الفئة في العمل المطلابي فان ذلك لم ينقلب الى حاضر أكثر تقدما الا بحدود الاعلان .

صحيح ان حركة الوعي قدمت الى الطلاب أربع صفحات سمتها برنامج عمل لانتخابات الاتحاد هذه السنة . وبغض النظر عن رأينا في هذا البرنامج الذي سبق وقلناه في حينه وعلى مسمع من هذه الفئات ، فان السيد م. ح يعرف ان حركة الوعي لم تخض الانتخابات على أساسه بل كان بمثابة طربوش يوضع على رأس العريس لاتمام زينته . اذ هل ناقشت هذه الفئات برنامجها مع الطلاب فيندوات وجمعيات لترى مدى استجابة الطلاب له . أم انها كانت طوال أسابيع ما قبل الانتخابات تحاول تاليف ماكينة انتخابية جبارة رصدت لها كل العنديات الظاهرة وغير الظاهرة .

كيف تلتقي شعارات هذا البرنامج الذي طرحته حركة الوعي مع شعارها الانتخابي « كن مع الاقوى » الذي تصدر شعاراتها في أكثر من كلية ؟

ثم هل من حاجة الى تذكير السيد م. ح ان وسائل العمل التي ذيل بها برنامج عمل حركة الوعي هي : « رفض الانظمة والنظريات القائمة على الديكتاتورية وسائر الممارسات التسلطية والانقلابية وادانة جميع التحركات الفاشية والعنصرية والفئوية » — « تدعيم الممارسة الديمقراطية الفعالة باعتماد الضغط الديمقراطي المنظم ... » لا بأس اذا كان هذا التذكير يفيد في المقارنة بين تصور هذه الفئة لحل مشاكلنا الجامعية وبين طرق الحل الحقيقية لها .

ليس هذا مستغربا والفئة عينها قدمت الى مؤتمر الاتحاد الماضي دستورا يستطيع الكاتب ان يطلع عليه ويرى ما فيه . الا انه يجب ان نذكره على كل حال ببعض نقاطه : الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية مؤسسة نقابية ديمقراطية تهدف للدفاع عن مصلحة الطلاب وذلك ضمن المصلحة الوطنية العامة . مصلحة من هي المصلحة الوطنية العامة ؟.. نترك الجواب طبعا للصديق . ثم ماذا يعني الدستور بكلمة الاتحاد الوطني؟.. طبعا غير العرب اولا وطبعا طلاب باقي الجامعات ثانيا . حيث انه في رأي كاتبي الدستور انه لا يوجد فرق في المصالح بين طلاب الجامعة اللبنانية وطلاب الجامعات المعنية . ونترك للكاتب الباقي .. فسيتذكر طبعا مؤتمر ريفون .

بعد كل ذلك ترى هل نكون قد قفزنا عن الواقع حين نقول في عدد صوت الجامعة العدد الاول ما سبق وافتتحنا به الحديث ؟.

ان كل الفئات الطلابية الواعية وخاصة اللجان الطلابية تعي أن واجبها الاساسي ان تخرق هذا الجدار السميك الذي يفصل بين المصلحة الحقيقية لطلاب الجامعة اللبنانية وبين المصالح الفكرية والطائفية التي تكرس بعض الفئات .

اننا نعي ايضا ان حدود « التطور الذي لا مجال لانكاره » مشدودة الى قواعد الاحزاب الطائفية الموجودة في البلد بحبال مختلفة وهذا بالضبط ما يجب علينا التصدي له بحيث لا يقتصر « التطور » على الاعلان فقط بل على ممارسة نضالية تعمل على بلورة هذه المصلحة . وهذا بالضبط ايضا ما جهدت اللجان الطلابية لابرازه والعمل في سبيله طوال هذه السنة .

بعد كل هذا يصبح من السهل على السيد م. ح. أن يميز بين تحالف انتهازي وتحالف مبدئي . خاصة وان « صوت الجامعة » عمدت في كل ما قالته الى تبيان الفروقات بين الاثنين وان لجان العمل عمدت في ممارساتها على بلورة هذه الفروقات . ولا يستطيع صديقنا أن ينكر ذلك اطلاقا خاصة وانه يعترف ضمنا وفي اكثر من مكان بذلك .

ان الفيتو الذي يقول الصديق اننا وضعناه لم يكن على حركة الوعي بوصفها فئة طلابية تعمل على تبيان الحقائق لها بل على ممارسات قيادات هذه الحركة التي يعتبرها « تقدمية » والتي تعمل جاهدة على طمس مصالح قواعدها لتبقى هي مستفيدة من ركوب الحركة الطلابية اطول مدة ممكنة .

ان هذه المواقف التي عبرت عنها صوت الجامعة وعملت على تبنيها لجان العمل توجهنا بها الى كل الطلاب . وهنا يجب ان نوضح امرا ساقه صديقنا في معرض كلامه عن الركض وراء الشيوعيين والتلويح لهم بشتى انواع الترهيب والترغيب .. والجواب على ذلك بديهي كما اظن . اذ لو اننا فعلا فعلنا ذلك لما كانت الحال على ما كانت عليه في مؤتمر الاتحاد . وهذا ما يعترف به صاحبنا حينما يستشهد بصوت الجامعة قائلا : « ان الوجود في هيئات الاتحاد النقابية مرهون بوجود برنامج عمل للمرشحين ... »

لماذا التعامي عن الحقائق ؟.. اذا كنا نرى الفرق واضحا بين الشيوعيين والوعي فان ذلك لا يعني اننا نركضوراء الشيوعيين لنتحالف معهم . اننا حين نقول اننا نريد تحالفا على صعيد الجامعة كلها وعلى برنامج عمل نقوله ضمن اطار تصورنا لمشكلة الجامعة اللبنانية وموقعها في النظام اللبناني ومصلحة طلابها في هذا الموقع ... فاننا نعي ان شق طريق نضالي تقدمي بعيدا عن المسار السابق لا يكون بالتخلي عما نؤمن به ونعمل من اجله .

لا بد من اشارة حول ما اورده السيد م.ح عن المكاسب الاتية انني اخالفه في قوله ان اللجان الطلابية « حافظت » على أكثر من مكسب . فالمكاسب الثلاثة التي يعددها هي بمثابة نتيجة منطقية لمواقف معينة وقفتها لجان العمل وليست مكاسب عملت على المحافظة عليها ، وهناك فرق بين الاثنين . ومن ناحية اخرى فان السيد م. ح وقع هو بنفسه في التحليل «الجامد العتيق » للقوى حين يقول اننا حافظنا على « فكرة ضرورة وحدة اليسار » .. ونحن نختلف كثيرا معه على ما يبدو في تحديد معنى هذه الجملة . فاليسار ليس كلمة مسقطة من القاموس السياسي ، على ما يبدو ، على واقع الجامعة اللبنانية كما يريدها صديقنا . اذ هو تكاتف قوى حول تبيان مصالح طلاب الجامعة والعمل على بلورة الوعي لهذه المصالح على قاعدة مشتركة من الرؤيا الواضحة وتحديد واضح لاساليب النضال من اجل انتزاع المطالب من السلطة .. وهكذا لا يغني الحديث بشيء القول بيسار طلابي بالعمومية كالتي يطرحها الصديق . على أن استنجاد الصديق بتحليل عتيق لليسار لا يبرر قوله ان اللجان استنجدت « بتحليل عتيق للقوى يقسمها بين يمين ويسار ..... » فما علينا والحالة هذه الا ان نحيله مرة اخرى الى اعداد صوت الجامعة ليقرأها كلها لتبيان ما اذا كانت اللجان فعلا استنجدت بهكذا تحليل ...

واخيرا لا بد أن اوضح للسيد م.ح ان هدف اللجان لم يكن الوصول كيفما اتفق الى مؤتمر الاتحاد !... حتى يقول ان على اللجان ان تصل « بحجم كاف وبنوعيات محددة الى مؤتمر الاتحاد » وربما كان خطا اللجان هو في عدم التبيان للصديق حقيقة المعركة والوجهة التي تشقها في المجال الطلابي — ونحن على استعداد لاصلاح الخطا فلا المعارك انتهت ولا الوجهة وصلت الى نهايتها — ولكن الغريب هو أن يسخر الكاتب صوت الجامعة — العدد الثالث ولينين ليقول انه كان علينا أن نقيم « تحالفات جزئية ومتنوعة مع مختلف القوى السياسية الطلابية » — عدا الشيوعيين الذين استثناهم الصديق — ...

بقيت اشارة اخيرة . هل أراد الصديق استغباء قراء مقاله حين سلخ جملة من اقوال لينين ليجيرها الى هدفه وهو الوصول الى مؤتمر الاتحاد . واذ اعتذر من القراء لاوضح ما قاله لينين وما قصده اضطر لذلك لتنبيه السيد م.ح انه لا يجوز أن نمسخ تراث النضال الثوري هكذا وبكل بساطة . فلينين عندما اورد الجملة التي تستشهد بها ايها الصديق العزيز كان يحارب الفرق الالمانية اليسارية التي كانت ترى بوجود انتهازيين على رأس النقابات العمالية مبررا لكي تقيم « اتحاد عمال » مستحدث تماما ونظيف تماما يبتدعه شيوعيون لطيفون للغاية » ... ان لينين يذكرهم بضرورة العمل من داخل هذه النقابات والتحريض فيها وفي كل الظروف ومحاولة اجتناب ذلك وتخطيه هو حماقة كبرى — كما يقول لينين — .

« ان رفض العمل في داخل النقابات الرجعية يعني ترك جماهير العمال .. تحت نفوذ الزعماء الرجعيين وعملاء البرجوازية ... » « وما من شك أن السادة زعماء الانتهازية سيلجاون الى شتى المكائد الدبلوماسية البرجوازية والى مساعدة الحكومات البرجوازية والقسس والشرطة والمحاكم لكيما يمنعوا الشيوعيين عن النقابات ... » « ينبغي أن نتقبل جميع وشتى التضحيات ... » لا بد بعد هذه الايضاحات ان الصديق اقتنع ان هدف لينين كان دفع الشيوعيين للعمل من داخل النقابات وحتى الرجعية منها « والقيام بالنشاط الشيوعي هناك باي ثمن » ...

والحال يختلف عندما يستشهد صديقنا بلينين ليقول لنا يجب ان تقيموا تحالفات جزئية ومتنوعة مع مختلف القوى السياسية ...

ام ترى أن الصديق يريد ان يقول للينين انه كان يجب عليك ان تقيم تحالفا انتخابيا مع المناشفة الروس الموجودين في النقابات حتى تصل انت والبلاشفة الى مجالس فروع النقابات والتحضير لدكتاتورية البروليتاريا؟؟.. عذرا من لينين على اي حال .

مشروع قانون الايجارات الجديد في خدمة الطبقة الحاكمة

بقلم

حسن فخر

تعمد الدولة الممثلة للطبقات الحاكمة ، دائما ، الى محاولة حل المشكلات التي تواجهها على حساب المصالح الاساسية للجماهير الشعبية الكادحة ، وهي بذلك تعبر عن واقع كونها حامية لمصالح الاقلية المستغلة الناعمة بالخيرات والامتيازات والمنافع . وفي هذا الضوء انجزت وزارة العدل في الاسبوع الماضي اعداد مشروع قانون الايجارات الجديد واحالته الى مجلس الوزراء الذي سيحيله بدوره الى مجلس النواب لاصداره .

ومع أن مشروع القانون الجديد لم ينشر بعد بنصه الكامل ، تفيد المعلومات المتوافرة بأنه يكمل الاتجاه الذي تسير فيه الدولة خلال السنوات العشر الماضية لالغاء القيود والضوابط الخاصة بالعلاقة بين المستاجر والمؤجر واعتماد مبدأ «حرية التعاقد» بالنسبة للايجارات الجديدة الامر الذي يؤدي الى وضع المستاجر تحت رحمة الملاك ولا سيما بالنسبة لفرض البدل واخلاء الماجور .

وبالاضافة الى ذلك فقد نص المشروع الجديد على رفع بدلات الايجار القديمة المعقودة قبل عام ١٩٣٩ واعتماد مبدأ التخمين وفق شروط معقدة واجراءات مطولة هي في اخر المطاف في مصلحة الملاك . كما نص المشروع على الغاء معدلات التعويض السابقة في حالات الاخلاء التي كانت تعطي المستاجر حق تقاضي تعويض هو عبارة عن الفرق بين البدل الذي ينص عليه العقد الاساسي والبدل المماثل للماجور في تاريخ طلب الاخلاء مضروبا برقم يتراوح ما بين خمس وعشر سنوات . وقد حل مكان هذا النص بند جديد يقضي بتحديد الحد الادنى لتعويض الاخلاء بخمسة الاف ليرة ، والاعلى باثنتي عشر الف ليرة مع زيادة الاسباب التي يستطيع المؤجر أن يتذرع بها لاستعادة الماجور . وتجاهل المشروع الجديد تجاهلا تاما مطالب النقابات والفئات الشعبية ذات الدخل المحدود بتخفيض الايجارات الجديدة المرتفعة بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٥ بالمئة .

أما فيما يتعلق بالابنية المصنفة« فخمة » التي يمنح القانون السابق اصحابها امتيازات واسعة لجهة الاخلاء ورفع البدل فقد ذكر أن المشروع نص على شروط جديدة لهذا التصنيف تتعلق بكلفة البناء ، بحيث يجب ان تكون كلفة المتر الواحد من البناء الفخم ٢٠٠ ليرة ولكن تحديد هذه الكلفة تعود الى تقدير الخبراء وهذا امر يحتمل الاخذ والرد وبالتالي يصبح هذا الشرط [illegible] من الناحية العملية .

وتثار قضية الايجارات الان في غمرة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة التي يتعرض لها ذوو الدخل المحدود. والمعروف أن كلا من هؤلاء سواء كان عاملا ام مستخدما ينفق مبلغا يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٥٪ من دخله لتامين نفقات سكنه . وهذه النسبة مرتفعة جدا وتفوق النسب المسجلة في البلدان الرأسمالية المتطورة . اما في البلدان الاشتراكية فلا تزيد هذه النسبة عن الـ ٥٪ .

ويعود تاريخ وضع أول قانون للايجارات في لبنان الى عام ١٩٣٩ . وقبل ذلك لم يكن في لبنان قانون خاص ينظم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، وكان عقد الايجار المسجل بينهما هو الذي يحدد حقوق كل فريق . ولكن مع نشوب الحرب العالمية الثانية وازدياد نزوح سكان الريف الى العاصمة والمدن الاخرى سعيا وراء تأمين وسائل المعيشة ، بدأت المشاكل تبرز بشكل متزايد في العلاقة بين الفريقين . وفي ذات العام وضعت السلطة المحلية التي كان يشرف عليها المفوض السامي الفرنسي أول قانون مؤقت للايجارات . وقد نصت بعض بنود القانون على منح بعض الضمانات للمستاجر بالنسبة للجوء المالك الى الاخلاء الكيفي عن طريق تذرعه بانتهاء مدة العقد وما الى ذلك . وهكذا فقدت العقود الثنائية قيمتها .

وفي عام ١٩٤٩ صدر قانون جديد للايجارات مدته عام واحد نص على تخفيض الايجارات الجديدة المعقودة خلال الحرب وبعدها بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٥ ٪ ، كما نصت على زيادة الايجارات المعقودة قبل الحرب بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٤٠٪ ومنذ ذلك الحين استمرت الدولة في تمديد قانون الايجارات سنة بعد اخرى مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه . وفي تموز ١٩٦٢ صدر قانون جديد ظل معمولا به حتى اخر عام ١٩٦٦ . وفي عام ١٩٦٧ صدر قانون اخر انتهى بنهاية عام ١٩٦٩ . وظلت البلاد منذ ذلك الحين بدون قانون للايجارات الى أن وضعت وزارة العدل مشروع القانون الجديد الذي نحن بصدده .

لقد اجريت عدة تخفيضات وزيادات لاحقة بموجب القوانين التي صدرت بعد عام ١٩٤٩ على بدلات الايجار . وبلغ عدد المرات التي زيدت فيها ايجارات ما قبل الحرب ٦ مرات بحيث بلغت نسبة مجموع الزيارات المقررة حوالي ٢٥٠ بالمئة . وعمد اصحاب الابنية الى وسائل مختلفة للتحايل على قوانين الايجارات والتهرب من الخضوع لاحكامها ، ومن ذلك لجوؤهم الى فرض بدلات مرتفعة على المستاجرين الجدد . كما ضمنوا عقود الايجارات بدلات تزيد عن القيمة الحقيقية المتفق عليها بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ١٥٪ وذلك لتلافي اية تخفيضات لاحقة تلحظها القوانين الجديدة . وفي هذا الضوء جاءت التخفيضات التي نصت عليها القوانين المعقودة بعد عام ١٩٤٩ عديمة الجدوى في معظم الحالات .

واطلقت قوانين الايجارات الصادرة بعد عام ١٩٦٥ حرية التصرف لاصحاب الابنية المصنفة « فخمة » بحيث اصبحوا قادرين على اخلائها من ساكنيها فور انتهاء المدة التي ينص عليها عقد الايجار الذي لا تزيد مدته عادة عن السنة الواحدة ، وفرض اية زيادة يرتأونها على البدل . وكانت حجة الدولة في منح هذه الامتيازات لاصحاب الابنية « الفخمة » انهم انفقوا عليها مبالغ كبيرة وبالتالي يصبح من حقهم تقاضي بدلات مرتفعة، علما أن المواصفات التي نصت عليها القوانين بالنسبة لهذا النوع من الابنية ، مثل المصعد والماء الساخن والمدفئة والبواب والكاراج الخ .. أصبحت ضرورية للابنية الجديدة لتتلاءم مع متطلبات العصر . كما أن ٧٥٪ من الابنية في العاصمة التي انشئت بعد عام ١٩٦٠ تدخل ضمن هذا التصنيف . ولكن حتى هذه الشروط العادية لم تطبق من قبل أصحاب « الابنية الفخمة » وهذا امر يعرفه جيدا معظم شاغلي هذا النوع من الشقق .

ومن المعروف أن حركة البناء سجلت منذ عام ١٩٥٥ تطورا واسعا . ولكن ذلك قابله تدهور في ظروف الاسكان تعاني منه نسبة كبيرة من السكان . وبدلا من أن يؤدي الاتساع في صناعة البناء الى تخفيض القيم التاجيرية سار الحال باتجاه معاكس . فقد مارس اصحاب الابنية ، ولا سيما الابنية المصنفة « فخمة » أسلوبا احتكاريا عن طريق فرض بدلات فاحشة ورفض تخفيضها حتى ولو ادى ذلك الى ابقاء الابنية شاغرة لسنوات عدة . وتفيد احصاءات غير رسمية بأن في بيروت وضواحيها حوالي ٢٥ الف شقة سكن لا تزال شاغرة نتيجة اصرار أصحابها على تأجيرها ببدلات فاحشة .

أن جميع الدلائل تشير الى أن أزمة الاسكان في لبنان مستمرة في التفاقم بوتائر سريعة . فبالاضافة الى عجز النظام عن معالجة هذه المشكلة بشكل صحيح بالنظر لطبيعة تكوينه الطبقية، ثمة عوامل اخرى تساعد على استفحال الازمة اهمها ارتفاع نسبة الزيادة في السكان واتساع الهجرة من الريف الى المدينة .

وتبعا للنشرة الاحصائية الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي بلغ عدد السكان في عام ١٩٦٩ ، ٢٫٣٦٧٫١٤١ نسمة موزعين على ١٦٤٨ مدينة وقرية . وبالاستناد الى هذا الرقم تكون كثافة السكان في لبنان حوالي ٢٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد الامر الذي يضع البلاد في مصاف الدول الاولى من حيث كثافة السكان في العالم .

ويشكل العمال والمستخدمون الصغار وذوو الدخل المحدود الاكثرية الساحقة من قطاعات المستاجرين في لبنان . وتقيم نسبة كبيرة من الفئات الشعبية في احياء معينة تقوم فيها مساكن تتراوح ما بين الابنية العادية واكواخ التنك . وتضيق هذه المناطق السكنية الشعبية باستمرار نتيجة اعتماد سياسة مدروسة تنفذها الدولة وأصحاب الاملاك تقضي بهدم المزيد من الوحدات السكنية في هذه الاحياء واقامة ابنية حديثة مكانها لا يستطيع شاغلوها السابقون تحمل بدلاتها التاجيرية المرتفعة . وقد لجا اصحاب الاراضي التي تقوم عليها الاكواخ والتخاشيب التي يسكنها عشرات الالوف من المعدمين والفقراء الى وسائل اجرامية مبتكرة لاخلاء هؤلاء السكان ، وذلك عن طريق اضرام الحرائق فيها بواسطة عصابات يستاجرونها خصيصا للقيام بهذه المهمة . ومن المفيد الاشارة في هذا الصدد الى ان أكثر من خمسة حرائق ضخمة اندلعت بصورة مفتعلة في منطقة الكرنتينا خلال السنوات الماضية وأتت النيران على الوف الاكواخ مما اضطر أصحابها الى اخلائها . وكان أصحاب الاراضي يبادرون فور انتهاء الحريق ، الذي كان يترك دون مكافحة لساعات طويلة ، الى منع عودة السكان الى أكواخهم المدمرة أو السماح لهم باعادة بنائها وذلك بمساعدة الشرطة والدرك . ورغم أن التحقيقات كانت تثبت أن الحرائق مفتعلة فقد بقي مرتكبوها « مجهولين » وبعيدين عن أي عقاب .

ويكشف واقع التوزيع السكاني في العاصمة وبعض المدن الرئيسية مدى التفاوت الطبقي الكبير بين السكان . ولم تستطع الاحياء الجديدة الفخمة التي قامت خلال الخمسينات والستينات ان تخفي « الوجه الاخر » للمجتمع حيث تقوم الاحياء الشعبية بمساكنها وأكواخها التي تفتقر الى أبسط الشروط الصحية والمستويات الاولية اللائقة بالحياة . وتقول بعض الدراسات ان ٣٥٪ من سكان العاصمة يعيشون في مساكن لا تتوافر فيها الشروط الصحية الضرورية . فالمياه في هذه الاحياء غير كافية وغالبا ما تكون ملوثة ووسائل النظافة معدومة و « المتفعات » قذرة ومشتركة بين عدة عائلات ، كذلك لا ملاعب ولا مدارس ولا مستوصفات ولا ساحات ولا مجارير والازقة تملأها الوحول والاخاديد .. واذا ما علمنا ان متوسط دخل العامل او المستخدم لا يزيد عن الـ ٢٠٠ ليرة في الشهر ندرك كم تعاني هذه الفئة من السكان من أجل توفير المسكن والماكل والملبس . وغالبا ما يلجا رب العائلة الى تشغيل اولاده القاصرين لتأمين النفقات الضرورية وأبسط متطلبات المعيشة .

لقد جاءت قوانين الايجارات الصادرة منذ الحرب حتى اليوم في خدمة مصالح الطبقة الحاكمة وكبار الملاكين العقاريين . ومشروع القانون الجديد الذي تنوي الدولة اصداره هو حلقة جديدة يكمل خطتها الرامية الى تحرير الملاكين من بعض القيود التي فرضتها عليهم قوانين الايجارات الاستثنائية السابقة ، ويكشف أكثر فاكثر عن وجه النظام الكالح المعادي للشعب . وخلال السنوات العشر الماضية استمرت الدولة في سياستها المضللة الرامية الى خداع الطبقات الشعبية وتخديرها بالوعود الكاذبة وتظاهرها بالاهتمام بمصالحها، كما أكثر المسؤولون من الحديث عن مشاريع المساكن الشعبية التي تنوي الدولة تنفيذها ، ولكن كل ذلك بقي كلاما بكلام .

ان قضية السكن في لبنان هي احدى القضايا الاساسية الكامنة وراء تفاقم الازمة الاجتماعية التي ترزح تحت اعبائها وضغوطها الجماهير الشعبية الواسعة . ويحاول النظام كما هي عادته وطبيعته مواجهة هذه الازمة عن طريق تحميل الجماهير مزيدا من الاعباء دون أن يتنازل هو مختارا عن اي قدر من مصالحه. وحل هذه المشكلة حلا جذريا هو جزء من الحل المطلوب لمجموع المشكلات الاجتماعية المحتومة والتي تتخذ طابعا طبقيا متزايد الحدة . وهذا لا يمكن أن يتحقق بشكل جذري الا عبر تشديد النضال ضد نظام الحكم الطبقي الاستغلالي الراهن .

إضراب المهنيّة العامليّة الأخير

استخلاص نتائج التحرك الأول

ان السؤال الذي يطرح بعد النهاية التي آل اليها اضراب المهنية العاملية هو : ما هي العوامل التي انهت اضراب العاملية ؟ وما هو البديل ؟

١ — بعد ان وقعت اللجنة « المسؤولة » عن الاضراب في المهنية العاملية في ارتباك شديد عبر عنه عجزها في الاستمرار قائدة للحركة الطلابية في المهنية ولانقاذ ماء الوجه « وحتى تظهر في مظهر القوة أمام الادارة » اتخذت اللجنة المذكورة قرارا « بالتعطيل » ابتداء من صباح الثلاثاء في ٢ شباط حتى صباح الخميس ١١ شباط ، ومهما تكن المبررات أو الدوافع — مثل اعطاء الفرصة للادارة لدرس المطالب ؟؟ او مثل انصراف معظم الطلاب الى بيوتهم — فان قرارا كهذا لا يمكن الا أن يعبر عن افلاس هذه اللجنة (١) ايضا كقائدة للحركة الطلابية ، وقد جاء الموقف الاخير تتويجا لعدة مواقف :

أ — اقامة جمعيات عمومية شكلية لم يكن يعطى فيها حق المناقشة والتقرير للطلاب — والقرار اكبر دليل على ذلك —

ب — عدم قدرتها على تصعيد الاضراب رغم الادعاءات التي كانت تحملها فهي تسمي مثلا — الاتصال بجان عقل وبخصوص المطلب الخاص بالمؤسسة تصعيدا — فاذا صح ذلك — وهو قطعا غير صحيح — فان جواب جان عقل « بانه لا يستطيع ان يدرس القضية قبل ثلاثة أيام » — وهذه الايام هي من ضمن فرصة الاضحى حيث لا حسيب أو رقيب — ان هذا الجواب هو خير دليل على عدم « فهم » اللجنة لابعاد قضية الطلاب ، ثم أن الافتراض بأن جان عقل مدير مديرية التعليم المهني والتقني — اداة القمع الاساسية لنضالات الطلبة المهنيين — ان هذا التصور ليس بوسعه الا أن يؤدي الى نتيجة كهذه : فشل ذريع .

ج — ان تركيب اللجنة مهما كانت تصوراتها — و هي على كل حال تصورات وهمية — وممارساتها — التي ذكرنا — امثلة منها — لن يؤدي الا الى نتائج سلبية على صعيد النضال المطلبي يكفي ان اثنين منهما — وقد سقط قناعهما في نهاية الاضراب — عميلان للادارة — ولا بد من التذكير انها مؤلفة من اربعة عناصر فقط يراد لهم ان يمثلوا — بامتيازات وتحركات فردية — ٦٠٠ طالب وان يطرحوا مطالب اقلها اقالة ادارة او اقامة رابطة حرة او فصل المؤسسة عن « جمعية العمل الاجتماعي » اداريا ... الخ ..

٢ — لا شك بان احد اسباب اي انقسام طلابي هو نتاج عوامل متضافرة بعضها خارج عنه . ولكن الذي لا شك فيه ايضا ان اي انقسام هو عامل اساسي على طريق ضرب المصالح الطلابية . فما الذي قسم الحركة الطلابية ؟ وكيف كان يكن تلافي هذا الانقسام ؟

أ — ان المطالب التي طرحت بعد تدخل « قبضايات الادارة والجمعية » القمعي تناست نوعين من المطالب كانت عاملا اساسيا في استمرار الاضراب .

١ — المطالب المهنية العامة على الصعيد اللبناني ..

٢ — المطالب الخاصة بالمهنية العاملية .

ان هذا التدخل الاخير جعل الطلاب يطرحون مطالب ادارية او تنظيمية (مثل اقالة الادارة — او انشاء رابطة) متناسين المطالب الاساسية . ان هذه المطالب الاخيرة على اهميتها لا يمكن أن تشكل محورا لوحدة الحركة الطلابية بل على العكس فقد شكلت عملا مجزءا لهذه الحركة ، فطلاب السنة الرابعة — الذين لم يبق لهم سوى اربعة اشهر دراسية — لا تهمهم مطالب كهذه . ان مطلبا مثل ايجاد عمل للخريجين او مثل جعل الامتحانات العملية في المؤسسة قادرين فعلا على « لم شمل » الطلاب حول اضرابهم .

ب — ان التراجع الدائم من الحركة الطلابية — الذي اذكته كل من انتهازية « الشيوعيين » والادارة — عن المطالب الاخيرة ، باستبدال الصيغة السليمة بصيغة ابراهيم حمدان ، ممثل الجمعية ، هو عامل جديد على تجزئة الحركة وتحطيم الاضراب فابدال مطلب مثل « اقالة الادارة واعتبارها مسؤولة امام القضاء والطلاب والجمعية ؟؟ عن الحوادث » باقالة « مصطفى سنان الناظر العام » هو تزوير فاضح لمطالب الطلاب اعتمده « الذكي الاول » ابراهيم حمدان — أما اصرار الجمعية على اقالة مصطفى سنان من الادارة فقط فله أسبابه المصلحية . فلهذا الاخير مبلغ من المال مودع في بنك محسن بيضون « مبكو » وهذا الاخير لا يعطي مصطفى سنان فائدة مقابل تسليمه النظارة او أي مركز اخر مثل مركزه الحالي ، محاسب عام المؤسسة — ورغم أن الطلاب يعرفون — واللجنة المسؤولة والشيوعيون على الاخص — ان مصطفى مرتبط بالجمعية فأن ردود الفعل تجاه عودته بقيت بحدود « التململ والتأفف » ان هذا الاستبدال — الغاء مطلب الرابطة مثلا — لا يمكن تسميته الا بقمع مطالب الطلاب .

٣ — من البديهي ايضا ان اساليب القمع المتعددة التي استعملتها الادارة اذكت انقساما بين الطلاب واخمدت استمرارية الاضراب .

أ — لقد كان القمع دائما وسيلة لضرب مطالب الطلاب — ما لم تكن الحركة الطالبية واعية لذلك (٢) — فالقمع هذا جعل الطلاب يغفلون مطالبهم الاساسية ليطرحوا مطالب ترد على القمع فقط وتعمل — اذا تحققت — على حماية الحركة الطلابية . ولقد جاءت عملية انزال القبضايات بعد فشل عدد من الاساليب القمعية المتبعة — ابتداء بالتهديد الفردي مرورا بالطرد الداخلي والخارجي المؤقت والتلاعب بالعلامات والاسقاط انتهاء بالطرد النهائي ثم تذكيرا بالقمع المبطن الذي أشرنا اليه (٣) أوعز بعض الاساتذة الى طلاب الداخلي وبعض الطلاب الذين « يمونون عليهم » بالانصراف الى بيوتهم حتى اذا بقيت القلة رفض المدير ان « يساومهم » لعدم « تمثيلهم » للطلاب .

٤ — اما عن انتهازية الحزب «الشيوعي » في المهنية ودورها في انهاء الاضراب فحدث ولا حرج .

أ — رفضهم لمبدأ الجمعية العمومية — ان موافقتهم الشكلية كشفتها الاحداث بعد فرصة العيد فقد رفض « الشيوعيون » مناقشة الاضراب من جديد ودعوا للعودة الى الدروس — يأتي موقفهم هذا منسجما مع موقفهم من تظاهرات الثانويين الاخيرة —

ب — عمل « الشيوعيون » على انجاح اللجنة الاخيرة والتي تضم اثنين من عملاء الادارة برفضهم لجنة من ثمانية طلاب واقتصارها على اربعة — فرغم أن هذا العمل يخرق أبسط قواعد الديمقراطية — الا أن دافعهم الاساسي عدم اتاحة الفرصة لبعض عناصر لجان العمل الطلابي في الوصول الى اللجنة .

ج — موقفهم العدائي من بيانات لجان العمل التي اتسم اخرها لفضح النية التصفوية المبينة عند ابراهيم حمدان لمطالب الطلاب — فرغم موافقة الشيوعيين على التراجع الواضح في المطالب التي ذكرنا امثلة عليها — الا أن هجومهم العنيف على بيان لجان العمل والاقدام على تمزيقه أمام الطلاب بعصبية وانفعال ظاهرين لا يبررهما سوى انتهازيتهم وقلة وعيهم لابعاد الاضراب . ولا بد من التذكير ان الموقف هذا اتسم بعدائية اشد من موقفهم بالنسبة لبيان الادارة التصفوي .

ردود « الشيوعيين » ...

طبعا ، النقاش ليس مع سالم يوسف كاتب عريضة « نداء الطالب » في « نداء » ١٧—٢ . فقد كانت « الحرية » ، في عدديها السابقين قد طرحت عددا من الاسئلة حول المواقف اليمينية للحزب « الشيوعي » اللبناني :

— ما مكان الشكل البديل الممكن للتحرك الطلابي ؟

— هل يتعارض التظاهر مع اعداد طلابي واسع يتناول التنظيم النقابي والعمل المطلبي العام ؟.

— ما تعني محاسبة التحركات الجماهيرية ، عموما ، من زاوية نظرة الحكم اليها ؟.

— كيف يتم الانتقال من هذه الزاوية الى التحريض المكشوف على فصيل وطني ؟

— ما معنى نزع الصفة السياسية عن تحرك لا يمكن ، باعتراف بعض كتابات الحزب ، نزعها عنه ؟

— ما تعني تناقضات صحافة الحزب ؟

هذه الاسئلة طرحناها على العناصر التي تخدعها قيادة الحزب بدعاية رخيصة .

فما كان جواب سالم يوسف ؟

— تأخرت « الحرية » باكتشاف « تأزم الوضع التعليمي » لماذا لم تكتب عنه عندما صدر منذ شهرين ؟

— « الحرية » تكسر السلالم التي تتسلق عليها !

— « الحرية » تغير مواقفها !...

اما ما تبقى فهو كلام على الاساتذة والنظريين ، و « حزازير » حول تعدد كتاب المقالات ، وتوقع اكتشاف « الحرية » لمقالة « الطريق » عن المفكرة التربوية ...

عندما يصل الاسفاف الى هذا المستوى فلا يعقل أن تمثل هكذا جماعة « قيادة » الطبقة العاملة ولو خدعت قسما من العمال .

---

١ — انتخب طلاب العاملية ما لا يقل عن ثلاثة لجان اثناء الاضراب لتسليمها الدفة . وقد تساقطت الواحدة تلو الاخرى نتيجة عجزها عن الاستمرار في مهمتها .

٢ — لقد وعت حركة الطلاب الثانويين ذلك فأبقت على مطالبها وناضلت على أساسها ولكن طلاب العاملية لم يعوا ذلك بعد .

٣ — اتى هذا الشكل — تدخل مسلح — بعد عملية مشابهة في الدكوانة لميليشيا الكتائب لكن تجربة الدكوانة اعطت مردودا سريعا بعكس العاملية ولذلك لعدة عوامل سريعا بعكس العاملية وذلك لعدة عوامل البراجنة وقرب — ثانوية برج البراجنة —

ج — المواقف المتذبذبة من الاضراب : فهم مع الاضراب في بدايته الرائعة حيث الوحدة المتماسكة للطلاب ، وهم في « موقع » محايد من انقسام الطلاب ودعوة السنوات الرابعة للعودة الى الدروس وهم ضد الاضراب بعد الفرصة والمحرضون الاساسيون لعودة الطلاب الى صفوفهم متناسين عدم انتزاع اية مكاسب فعلية .

و — رفض « الشيوعيون » طلبا من طلاب الثانوية العاملية بتأييد الاضراب والاعتصام مع طلاب المهنية في المؤسسة ويبررهم بان هؤلاء طلاب فوضويون ؟؟ « لا شك ان الحركة الطلابية كلها فوضوية بنظرهم »

٥ — ورغم ان الحركة الطلابية تناست الهيئة التعليمية وكيفية كسبها الى جانبهم ان هذه الاخيرة « لم تتناس » الطلاب ابدا !

أ — اصدرت الهيئة التعليمية بيانا خجولا باستنكار الحوادث .

ب — على أثر تهديدات محسن بيضون — تراجعت الى موقع محايد .

ج — ثم هي ضد الاضراب — بعد التلويح من قبل الجمعية . باقفال المؤسسة اذا استمر الاضراب .

لا شك ان للهيئة التعليمية طابعا مميزا لا مجال لشرحه هنا — علاقات شخصية — استزلام البعض ، انقسامات — ولكنها ، وربما لهذه الاسباب ، لعبت دورا مؤثرا في اخماد « تحرك الطلاب » .

ان تفاعل هذه العوامل اودى بالاضراب الى نهايته التعيسة . ولكن الحركة الطلابية لا تأخذ دروسها الا من تجاربها — فتبدأ ايجابية الاضراب تظهر عندما تأخذ هذه الحركة بدروس ونتائج التجربة هذه .

ان المطالب الطلابية الاساسية هي :

١ — ايجاد عمل لحاملي الشهادات الفنية وخاصة ايجاد كادر لحاملي البكالوريا قسم اول .

٢ — الغاء مباراة الدخول المرحلية لحاملي الشهادات .

٣ — جعل امتحانات المعامل في المؤسسة .

٤ — فتح فرع انكليزي في المعهد الصناعي العالي .

٥ — وضع نظام داخلي للمؤسسة تشرف على وضعه لجنة مؤلفة من الاساتذة والطلاب والجمعية .

٦ — انشاء رابطة ينتخبها الطلاب ويراقبونها دون أي تدخل من الادارة .

٧ — فصل الاعمال الادارية في المؤسسة عن الجمعية .

٨ — انشاء مجلس تاديبي من الاساتذة والطلاب .

٩ — تنظيم القسم الداخلي حسب احتياجات الطالب المهني مع عدم تسلط الادارة على هذا القسم باعتباره قسما مستقلا عن الادارة .

١٠ — انشاء عيادة دائمة في المؤسسة لتأمين الاسعافات .

ان هذه المطالب تبقى الحقل الاساسي للنضال ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتواجد الطلاب في لجان عمل تنظمهم وتوحدهم وتجعلهم قادرين على انتزاع حقوقهم من مستغليهم .

معهد العلوم التطبيقيّة

خدعة الترقي العمالي

في ربيع العام الماضي دعا الاستاذ جوزف ابو نادر ولجنة متابعة مشروع معهد العلوم التطبيقية طلاب وخريجي المدارس المهنية والفنية الى اجتماع عام في قاعة كلية العلوم ضم حوالي ٢٠٠٠ طالبا وخريجا مهنيا . والقى الاستاذ ابو نادر كلمة مطولة في ذلك الاجتماع تحدث فيها عن طبيعة المعهد العتيد ومهماته ونظامه المفترض وعلاقاته وارتباطاته ، كما وزع تقرير في نفس الموضوع صادر عن الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي على مختلف المستويات .

قال السيد ابو نادر وأوضح التقرير ان المعهد هو مركز للترقي في العمل وان المعهد خطوة على طريق ديمقراطية التعليم « الشرط الوحيد للدخول الى المعهد ان يكون الطالب حاملا وثيقة تثبت انه عامل ولا ضرورة لاية شهادة » وعرض ارتباطات المعهد بجمعية الصناعيين والدولة اللبنانية ممثلة بالجامعة اللبنانية وبالكونسرفاتوار الفرنسي للصنائع والفنون في فرنسا . عن هذه الارتباطات قال ان جمعية الصناعيين تستفيد من المعهد لان احدى مهامه هي جعل العمال — الطلاب مؤهلين لتقديم بعض الاختراعات البسيطة التي تمكن من زيادة الانتاجية في مصانعها . اما في الارتباط بالكونسرفاتوار فسببه خبرة هذا الاخير في مجال تعليم العمال وتأهيلهم لزيادة الانتاج ، وشدد على ضرورة الارتباط بالجامعة اللبنانية لا بمديرية التعليم المهني كما يقترح البعض (كان يقصد جان عقل) وحاول اظهار وجود خلاف شديد بينه وبين جان عقل على هذا الموضوع وايهام الحضور ان الارتباط بالجامعة يعني مستوى معنويا مرتفعا (أن يكون العامل طالبا في الجامعة اللبنانية، أن يكون طالبا في احدى مؤسسات مديرية التعليم المهني ... الخ ..) .

المعهد مركز للترقي في العمل وخطوة على طريق ديمقراطية التعليم ، هذا هو مشروع المعهد ، كيف هو المعهد الان ؟ وهل يتناسب وضعه الحالي واتجاهات تطويره مع المشروع في الاساس ؟

يتوزع العمال — الطلاب في المعهد الان على صفين : تحضيرية ورياضيات عامة ، طلاب التحضيرية غير معتبرين طلابا في المعهد ، وقد حشروا جميعا (حوالي ٤٥٠ طالبا من مستويات علمية وتقنية مختلفة) في قاعة واحدة يدرسون فيها مادتي الرياضيات والفيزياء في مستوى عال نسبيا ، ومن المنتظر سقوط الاكثرية الساحقة منهم في اخر العام ، هذا مع العلم ان المرسوم رقم ١٠٤٣٤ تاريخ ٢ تموز ١٩٦٨ القاضي بانشاء المعهد ينص صراحة في مادته السادسة أن هؤلاء لن يحصلوا على الشهادة التي يعطيها المعهد للطلاب حملة البكالوريا القسم الثاني .

اما العمال الذين يعتبروا طلابا في المعهد فهم طلاب الرياضية العامة (أ) الذين يدرسون مادة واحدة هي الرياضيات ، المفترض الان ان يدرس هؤلاء مادة الفيزياء في السنة المقبلة مواد نظرية بحتة ، لا مختبرات تطبيقية، لا مصانع ، الخ .. وبعد ثماني سنوات على الاقل (للطالب المتفوق) — الطالب المتوسط النشاط يستطيع ان ينهي الدراسة في ١١ سنة كما يقول المدير — يحصل الطلاب على شهادة لا معادلة لها في لبنان ، أما طرق التدريس الحالية (حشر ٤٥٠ طالبا في صف واحد والقاء محاضرة رياضيات مدتها ساعة ونصف عليهم ، بدون أن يسمح لهم طرح اسئلة « لان الوقت لا يتسع لذلك ») بالاضافة الى عدد السنوات الطويلة سيجعل الطلاب مضطرين لترك الدراسة بمعظمهم ، هذا مع العلم أن ترك المعهد قبل انتهاء الدراسة ولو بسنة واحدة لن يعطي الطالب اية شهادة معترف بها أم لا ..

من المستفيد الفعلي من المعهد في وضعه الحالي ؟ هل هم العمال ؟ الدولة ؟ الكونسرفاتوار الفرنسي ، ام جمعية الصناعيين؟

جمعية الصناعيين هي المستفيد الاول طبعا لان المعهد يهدف الى زيادة الانتاجية في مصانعها دون أن يحصل العمال — الطلاب على زيادة رواتب لان لا شهادات في المعهد لها سلم رواتب .

والبرجوازية الصناعية الفرنسية هي المستفيد الثاني لارتباط المعهد بالكونسرفاتوار الفرنسي وتطبيق برامجه يعطي المعهد شهادات اجنبية وهو مؤسسة حكومية في الوقت الذي تلغي الدولة معادلة الشهادات الاجنبية ، هل يعني تعزيز الشهادة الوطنية ، الخ ... ؟) وبالتالي التعليم على الات ومعدات فرنسية الامر الذي يؤدي الى استمرار هذه الالات والمعدات وزيادتها في المصانع اللبنانية . أما الدولة فهي بحكم تمثيلها لمصالح فئات الطبقة البرجوازية ، ومنها البرجوازية الصناعية ، تجد نفسها تدفع التكاليف المادية التي يحتاجها المعهد لان الجمعية التي نص مرسوم انشاء المعهد صراحة على التزامها دفع الموازنة امتنعت عن الدفع ، أما العمال — الطلاب فهم يدفعون ٢٥ ليرة عن كل مادة يدرسونها (٣٢٠٠٠ ليرة لهذا العام) بالاضافة الى ساعات العمل المجانية التي يقدمونها (من ٦ الى ١٢ ساعة اسبوعيا) ، ساعات التعلم بهدف زيادة الانتاجية دون الحصول على شهادات لها سلم رواتب .

هل يعني هذا الوضع ان المعهد هو مركز للترقي في العمل كما ذكر تقرير الجمعية اللبنانية المشرفة على المعهد قبل افتتاحه وكما أكد المدير في اجتماع الطلبة المهنية ؟ وهل يعني هذا الوضع ان المعهد خطوة نحو ديمقراطية التعليم كما يقول المدير ايضا ؟

ان مركزا للترقي في العمل — خطوة على طريق تحقيق ديمقراطية التعليم. لا يمكن ان يكون الا على الشكل التالي : معهد يدرس علوما نظرية وتطبيقية في آن واحد ، يعطي شهادات مهنية وفنيه من مختلف المستويات ، شهادات لبنانية قائمة لها سلم رواتب ، شهادات متتابعة تبدأ بأدنى المستويات (الابتدائية المهنية) لتنتهي الى أعلى المستويات (مهندس صناعي) بحيث يتمكن العامل الذي توقف مضطرا عن الدراسة في مرحلة معينة من متابعة تحصيله العلمي والتقني ليتمكن فعلا من الترقي في العمل، معهد يعتمد اللغة العربية لغة تدريس ليتسنى لمن لا يتقنون الفرنسية

(ذوي الثقافة الانجليزية او غيرها من لغات اجنبية ، والذين لا يعرفون غير العربية اصلا) متابعة التحصيل في المعهد .

العمال — الطلاب في المستوى التحضيري والذين يخضعون الان بواسطة البرامج التي تطبق عليهم لعملية تصفية رهيبة مدعوون للتحرك من أجل تمكينهم من متابعة التحصيل العلمي والتقني والحصول على شهادات معترف بها لها سلم رواتب (الابتدائية المهنية ، التكميلية المهنية ، البكالوريا الفنية بقسميها الاول والثاني) بحيث يتسنى لهم الترقي التدريجي في العمل كل سنتين أو ثلاث والتحرك أيضا مع العمال طلاب الرياضيات العامة (أ) الذين يهمهم كما يهم طلاب التحضيرية الحصول على شهادات معترف بها ولها سلم رواتب من المستوى الجامعي (الامتياز الفني ، شهادة مهندس صناعي) . ان هذا الشكل الذي هو الشكل الممكن لمركز للترقي في العمل لا يجد مكانه الطبيعي في الجامعة اللبنانية حيث لا وجود لهذه الشهادات ولا لما تحتاجه دراستها من مصانع ومختبرات تطبيقية ، مكانه الطبيعي « معهد للعلوم التطبيقية في مديرية التعليم المهني يطبق برامجها ويستعمل مصانعها ومختبراتها في المساء ويتبع لها وحدها كمؤسسة من مؤسساتها » .

بعض التساؤلات لا بد من طرحها :

● لماذا يوهمون العمال أنهم أصحاب المصلحة في هذا المعهد في وضعه الحالي ؟

● لماذا يدفع العمال والدولة (من اموال الشعب) تكاليف معهد لا يستفيد منه الا جمعية الصناعيين ؟

● بما أن الدولة هي التي تدفع (من أموال الشعب) لماذا تشارك جمعية الصناعيين في الاشراف على ادارة المعهد ولا يكون المعهد مؤسسة رسمية صرفة ؟

● اليس تطبيق برامج اجنبية واعطاء شهادات غير معترف بها (لمن يخترق جدران التصفية مدة تزيد عن عشر سنوات) مؤامرة تساهم الدولة باكبر قسط منها « التكاليف المادية » لتثبيت دكاكين العلم المهنية والتقنية الليلية ؟

● لماذا يفرض على العمال دراسة مواد من غير اختصاصاتهم ؟ (بعض الفروع فقط ستفتح في المعهد وهي لا تمت بصلة الى اختصاصات الكثيرين من العمال — الطلاب) .

ان العمال — الطلاب في معهد العلوم التطبيقية وطلاب المدارس المهنية والفنية وخريجوها والطبقة العاملة اللبنانية بكافة فئاتها مدعوة الان للتحرك الفعلي على طريق ايجاد مركز حقيقي للترقي في العمل يكون فعلا خطوة على طريق تحقيق ديمقراطية التعليم والى تشكيل لجان عمالية وطلابية لقيادة هذا التحرك وتوجيهه وحماية ديمقراطيته.



المغرب

كما في لبنان .. كذلك في المغرب
الحركة الطلابية تخوض معركة واسعة تحت شعارات : ديمقراطية التعليم ، تعميمه وتعريبه وتوحيده

تحت شعارات تنادي « بديمقراطية التعليم : تعميمه وتعريبه وتوحيده » تخوض الحركة الطلابية في المغرب منذ اسابيع نضالا واسعا لم تستطع اساليب القمع التي استخدمتها السلطة أن تكسر موجته او تحوله عن مجراه .

بدات الاحداث الطلابية في مطلع ١٩٧١ عندما أضرب الطلبة الثانويون احتجاجا على قرار وزارة التربية بفرض سنة اضافية على جميع الذين يدرسون للحصول على شهادة فنية . ثم نظم الطلبة مظاهرات ضخمة انطلق فيها اكثر من ٣٠٠ الف تلميذ وتلميذة وشملت معظم المدن المغربية الرئيسية (الرباط ، فاس ، مكناس ..) وقد واجهت السلطة المظاهرات بقمع عنيف وأصدرت انذارا « حذرت فيه الطلبة الذين لا يعودون الى صفوفهم بأنهم سيطردون » . وبالفعل طرد اكثر من ١٥٠ طالبا من مدارسهم لمدة سنة وحكم على ٢٥ منهم السجن مددا تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر بتهمة « اثارة الشغب » ! وكالعادة اعلنت السلطة « ان مثيري الشغب يندسون في صفوف الطلبة لاثارتهم ويغتنمون كل مناسبة لاحراج الحكومة » !!

وحيال هذه الاجراءات القمعية تحرك طلاب الجامعات تضامنا مع زملائهم فأعلن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب اضرابا عاما لم تقتصر شعاراته على التضامن مع المفصولين والمعتقلين من المدارس الثانوية ، بل تعدت ذلك الى المطالبة بحلول ديمقراطية لازمة التعليم باتجاه تعميمه وتعريبه وتوحيده .

ومع استمرار هذا الاضراب الواسع ، الذي قد يمتد الى بضعة أشهر حسبما نقلته وكالات الانباء هذا الاسبوع ، يخيم على الوضع السياسي في المغرب شبح أحداث اذار ١٩٦٥ التي بدأت باضراب للطلبة سرعان ما تحول الى انتفاضة شعبية على شكل مظاهرات جماهيرية حاشدة سقط نتيجتها مئات الاشخاص قتلى .

وقد بعث الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ببيان الى « الحرية » يشرح فيه حقائق المعركة الطلابية الراهنة وأهدافها . وفيما يلي مقتطفات من هذا البيان .

١ — شكل ومضمون معركة تلاميذ الثانوي

ان القرار الارتجالي التعسفي المتخذ من طرف الحكم الرجعي الذي يهدف الى تمديد سنوات التعليم التقني الى ثماني سنوات ، شكل السبب المباشر الذي فجر مسلسل النضالات التي كشف عبر مراحله مرة أخرى عن الهياكل الطبقية للتعليم الموروثة عن الاستعمار . ان حركة النضال الحالية ليست الا انتفاضة من الانتفاضات النضالية المتوالية على امتداد فترة الستينيات التي كان طابعها الخاص هو الاستبداد والهيمنة الاقتصادية المنهجية وتقوية التبعية للامبريالية وفاشستية الجهاز القمعي للحكم . وان مثال حوادث مارس ١٩٦٥ ، التي اتخذت في البداية شكل تظاهرة سلمية للتلاميذ احتجاجا على قرار تعسفي تحولت بعد القمع الجهنمي الذي واجهها به الحكم الى مجزرة حقيقية ، ان هذا المثال هو دلالة واضحة على ديناميكية وحيوية نضال تلاميذ الثانوي ، هذه الديناميكية التي تبررها السياسة اللاشعبية في ميدان التعليم والمناهج القمعية التي يواجه بها الحكم أزمة التعليم .

ان مشكل التعليم التقني الثانوي ليس جديدا ، بل يرجع تاريخه الى سنوات حاول خلالها الحكم أن يوقف حركة الاحتجاج داخل هذا القطاع الحي من التعليم الثانوي بمغالطاته .

وقد عرف التعليم الثانوي التقني توسعا منذ ١٩٦٠ في اطار التصميم الخماسي الاول (٦٠—١٩٦٤) الذي كان من بين أهدافه التصنيع التدريجي للبلاد والذي يتمكن من استيعاب الاطر التي يوفرها هذا القطاع من التعليم . وبتجميد هذا التصميم بتوقيف حركة التحرر الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، أصبح التعليم لا يدخل في اطار سياسة شاملة منسجمة ، وذات تخطيط واضح . وهكذا فان أزمة التعليم التقني التي استمر وجودها ، ترجع أسبابها الى التوجيه الرجعي للحكم المدعم من طرف الامبريالية . وان اقامة قطاع خاص يرفض بطريقة مباشرة او غير مباشرة حملة الدبلوم التقني المغربي ليس الا نتيجة حتمية لهذه السياسة .

اما الحجة المزيفة للرجعية التي تهدف الى تبرير السنة الثامنة بما يسمى بالتحسين الكيفي لهذا التعليم فانها تصبح مفندة عندما نلاحظ أن محتوى التعليم بالفعل غير ملائم لمميزات بلادنا ، غير أن هذا المعطى ينطبق على جميع قطاعات تعليمنا وان حل المشكل لا يكمن بالتأكيد في تراكم السنوات بل ان حله مرتبط بتغيير جذري لمحتوى ومناهج التعليم .

ان الحركة النضالية للتلاميذ التي انطلقت بمطلب عاجل هو الغاء السنة الثامنة باعتبارها حلا مزيفا ولا ديمقراطيا ادت الى رفض هياكل ومضمون ومناهج التعليم وبالتالي الى رفع مطالب اساسية طرحت منذ عدة سنوات من طرف التلاميذ دون ان تستاثر باهتمام المسؤولين لايجاد حل حقيقي لها . ونسجل الميزة الاساسية لمعركة التلاميذ ، وهي عفويتها التي تجعل منها ، كسابقاتها معاقل نضال معزولة بعضها عن بعض أكثر منها حركة منظمة متمركزة وموجهة نحو مطامح وطنية .

وبالطبع فان هذه الوضعية ناتجة منطقيا عن غياب اطار تنظيمي على صعيد الثانوي .

وفي هذا الاتجاه فان أزمة التعليم ومضاعفاتها على صعيد الثانوي أزمة ذات طابع سياسي محض باعتبار ارتباطاتها الموضوعية بالهياكل الاجتماعية — الاقتصادية للبلاد من جهة ، وبالطاقات النضالية للتلاميذ التي تبلورت مرات عديدة من جهة أخرى . كل هذا يعكس الاسباب العميقة لتخاذل المسؤولين ورفضهم كل امكانيات التنظيم الثانوي .

ولن يتورع الحكم باعتبار توجيهه اللاشعبي وتبعيته للامبريالية عن استعمال كل وسيلة للقمع الوحشي لكل محاولة للتنظيم الثانوي ، واجهاض مطالبهم العادلة ، ومن اجل هذا فان منظمتنا المناضلة (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) تعتبر ان مشكل الحق النقابي للتلاميذ يجب أن يطرح في اطار استراتيجية هجومية عامة ، هذه الاستراتيجية التي تستمد طاقاتها من وحدة النضال لمجموع القوات المناضلة التقدمية والوطنية .

الا انه رغم الثغرات الموجودة في مستوى وتوجيه وتأطير معركة التلاميذ فان حركتهم قد رفعت المطالب الاساسية والمشروعة الاتية :

— الحق المشروع للتنظيم النقابي والغاء ما يسمى بجمعيات آباء التلاميذ ، التي هي في الواقع اداة في خدمة الحكم .

— اعادة فتح المدرسة العليا للاساتذة كقطاع ضروري لمغربة الاطر وكمنفذ اساسي للابناء المحرومين للوصول الى الجامعة .

— وضع حد لاجراءات الطرد المنهجي التي توجه كل سنة ضد عدد مهم من التلاميذ .

— التحسين الكمي والكيفي لمناهج التعليم.

وهذه هي نفس المطالب التي طرحت طيلة عشر سنين ، والتي كانت أساس النضالات البطولية للتلاميذ والتي تاخذ كل مرة طابعا وطنيا . وهذا المعطى الموضوعي يعبر عن حقيقة الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثقل كاهل الجماهير الشعبية وتفرض عليهم أبشع أشكال الاستغلال .

ولهذا السبب فان كل حل حقيقي لازمة التعليم (ديمقراطيته — تعميمه — تعريبه — توحيده) يجب أن يمر عن طريق ديمقراطية الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا . وان هذا المفهوم ليدفعنا ان ناخذ مشكل التعليم في اطاره الوطني وأن لا نعتبره كمجرد مشكل تقني يمكن حله من طرف تقنيين مختصين .

والجامعة باعتبارها تمديدا للتعليم الثانوي، فان مشاكلها ، بالتالي لا يمكن عزلها بأي حال عن مشاكل الثانوي ، بل بالعكس ، انما هي امتداد لنفس السياسة التي هي السبب الحقيقي للازمة العامة للتعليم . الجامعة والثانوي مظهران لمشكل واحد ، رافدان لمعركة واحدة يحتلان مكانة هامة بحكم طابعهما الشعبي وارتباطهما المتين مع الاباء والاساتذة الذين يتحملون مباشرة عواقب التعليم الطبقي للحكم الرجعي . من اجل هذا ، يجند الحكم كل امكانياته لعزلهما . وفي هذا النطاق يسجل منع التنظيم على صعيد الثانوي ، وتصفية المدرسة العليا للاساتذة التي كانت المنفذ الوحيد للدخول الى الجامعة عند ابناء الطبقة الاجتماعية الكادحة ، الذين بعد تخرجهم كاساتذة يلعبون دورا تنظيميا مهما داخل المدارس . اما انشاء المعاهد التربوية الجهوية فليس الا محاولة لعزل هذا القطاع الحي عن الحركة التقدمية الجامعية وفي نفس الوقت خنق مغربة الاطر التعليمية في الطور الثاني من الثانوي ، بتوفير منافذ الاطر الاجنبية العاطلة في بعض البلدان الرأسمالية .

٢ — الحركة التضامنية الطلابية :

ان نضالات تلاميذ الثانوي بحكم اتساع رقعتها والمشاكل التي طرحت قد دفعت بالحركة الطلابية المغربية في اطار منظمتها المناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الى شن اضراب تضامني شامل كان الهدف منه :

تحطيم التطويق المفروض على الثانوي من طرف الحكم هذا التطويق الذي يريد الحكم بواسطته ان يطبق تصفية الحركة التقدمية في الثانوي عن طريق الطرد الجماعي لمن يسميهم بالمحرضين على الاضراب .

واذا كان مبدأ الاضراب التضامني لا يناقش بحكم توجيه منظمتنا وتقاليدها النضالية ، فان تحديد أشكال ومرامي هذا الاضراب التضامني رهين بالوضعية الجامعية نفسها .

وتجدر الاشارة الى أن اضرابنا التضامني رغم كل المغالطات ، قد فرض علينا بحكم الوضعية الحالية التي لا تسمح بتخطيط أية استراتيجية نضالية . كان تاخير الدخول الجامعي لهذه السنة وانعقاد المؤتمر الرابع عشر في عطلة الدورة الاولى ، قد حالا دون تهيؤ الجماهير الطلابية لاستراتيجية نضالية هجومية .

وأمام التهديدات الموجهة من طرف الحكم ضد التلاميذ في الثانوي ، والجهل المتعمد لمشروعية مطالبهم ، قام الطلبة في اطار منظمتهم المناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بشن اضراب محدود لمدة ٢٤ ساعة في البداية ، كانذار للحكم تجاه تهديداته للحركة المشروعة للتلاميذ .

وبدل أن يواجه الحكم الازمة بما تقتضيه من حلول ، لجا مرة أخرى الى القمع عله يجهض الحركة قبل تعميمها . وكانت النتيجة عكس ذلك ، لان القمع لم يزد التلاميذ الا صمودا في نضالهم من جهة ودفع الطلبة الى شن اضراب تضامني غير محدود على صعيد الجامعة من جهة ثانية . فالجماهير الطلابية عقدت تجمعا عاما على صعيد الجامعة ، باشراف اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وبعد تحليلها للازمة الخطيرة للتعليم في بلادنا والتي تنعكس بشكل واضح في الثانوي ، وللمعركة العادلة المشروعة للتلاميذ — قررت شن اضراب لا محدود وشامل على صعيد الجامعة الى ان تتحقق المطالب الثلاثة الاتية :

١ — اعادة فتح كل المؤسسات الثانوية .

٢ — الغاء كل الاجراءات القمعية الموجهة ضد التلاميذ (التطويق التعسفي ، التهديد ، المتابعات ، الاعتقالات ، المحاكمات) والغاء ما سمي بلجان التحقيق ، واطلاق سراح كل التلاميذ المعتقلين .

٣ — اطلاق سراح كل الطلبة الذين اعتقلوا خلال حركة التضامن مع التلاميذ في الثانوي .

اللواء معن أبو نوار (مسؤول الحرب النفسية في الجيش الأردني) :

نحن والاسرائيليون ضد الماركسيين والفدائيين

هذا النص يعرف نفسه بنفسه . انه يعطي فكرة واضحة عن كيفية تهيئة الحكم الاردني العميل لمجزرة أيلول وعن طريقة تفكير « العدو ذي الوجه العربي » . وهو شاهد بين العديد من الشواهد على أن للاستعمار في منطقتنا ركيزتين اثنتين : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من جهة ، والرجعية العربية العميلة من جهة أخرى . ومهما بلغ التعارض بينهما ، فانه نادرا ما يتعدى ما يجمعهما : التبعية المشتركة للاستعمار — وعلى رأسه الاستعمار الاميركي — والعداء السافر لحركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية .

اللواء معن أبو نوار هو مسؤول التوجيه المعنوي في الجيش الاردني والرجل الذي خطط وقاد الحملة الاعلامية والحرب النفسية ضد حركة المقاومة خلال مجزرة ايلول . وجدير بالذكر أنه كان رئيسا للامن العام قبل توليه رئاسة التوجيه المعنوي ، كما انه أحد الضباط الذين اتهموا بالاشتراك في محاولة الانقلاب المزعوم للاطاحة بحسين (في نيسان ١٩٥٧) عندما كان قائدا للواء « الاميرة عالية » .

أجرى هذه المقابلة صحفي اميركي عقب ايلول مباشرة . قال اللواء أبو نوار :

« ان مقدار الدعاية الذي يتلقاه الجندي الواحد في الجيش الاردني يزيد عما يتلقاه الجندي المصري او السوري . وتتضمن وسائلنا في الدعاية برنامج نشر يشتمل على اصدار جريدة اسبوعية ومجلة شهرية وسلسلة من الكتب ، كما يشتمل على برامج اذاعية وتلفزيونية والاوامر اليومية الرسمية والاشاعات » .

واضاف قائلا عن جريدة « الاقصى » الاسبوعية ، الناطقة بلسان الجيش :

« كانت الصحافة التجارية تهمل الجيش لانها كانت تتلقى المال من الفدائيين والحكومات الاجنبية التي كانت تدفع هذه المبالغ عن طريق سفاراتها في عمان (كذا) . ولذلك قررنا اصدار جريدة خاصة بالجيش ننشر فيها ما يقوله جلالة الملك ورئيس الوزراء وكل ما من شانه رفع معنويات الجيش . »

« توزع « الاقصى » ١٥ الف نسخة ، اربعة الاف منها توزع خارج الجيش بثمن قرش واحد للنسخة — اي بنصف ثمن الجرائد الاخرى — ونحن نوزع اكثر من غيرنا لاننا ننشر صورا ملونة وهذا ما لا تفعله الصحف الاخرى . كما اننا ندفع خمسة دنانير مقابل المقال الواحد في حين تدفع الجرائد الاخرى دينارين فقط . الا اننا مع ذلك نحاول الابقاء على « الاقصى » جريدة يحررها هواة لئلا تفقد بساطتها ومظهرها الساذج ، وهما امران هامان . »

وقال عن المنشورات الاخرى :

« تنشر المجلة الشهرية المواضيع الدينية وبعض الشعر . وهي توزع على القطعات كمادة قراءة ترفيهية . وبالاضافة لذلك ، اصدرنا ثلاثة كتب عن تاريخ الجيش الاردني ، كتبتها بنفسي جميعا .

وزعنا ٦٠ الف نسخة من الكتاب الذي يروي قصة « اللواء ٤٠ المدرع » و ١٠ الاف نسخة من كتاب « معركة الكرامة » . وانا الان بصدد اعداد كتاب عن أحداث ايلول بعنوان « الحملة السورية » . »

الدعاية المضادة للمقاومة

بعد المفاخرة بان اجهزته قادرة على نشر شائعة في طول عمان وعرضها خلال ساعتين فقط ، لتنتقل منها الى باقي المملكة — قال ابو نوار عن الدعاية المضادة لحركة المقاومة :

« لم نتعرض للفدائيين في مطبوعاتنا ولا في الراديو والتلفزيون حتى أيلول . وكانت هذه سياسة حكيمة . لم نذكر الفدائيين بكلمة في الوقت الذي كانوا فيه يقتلون رجالنا ويتسببون فيه بـ ٢٢٠٠ حادث خلال السنتين الاخيرتين . »

« كانت الخطوط الرئيسية لدعايتنا ضد العمل الفدائي هي التركيز على الالحاد وعلى الفظائع التي يرتكبها الفدائيون واهانتهم للجيش (كذا) . »

« وكان لا بد من التصدي للموجة الماركسية التي تمادت الى درجة أن حواتمة والاخرين صاروا ينشرون صورا لهم في الصحف وهم يقراون الكتاب الاحمر . فكان السلاح الرئيسي بيدنا هو سلاح الدين . طبعنا ٦٠ الف نسخة من القرآن ووزعناها على كل الجنود المسلمين ، ونامل في القريب العاجل بان نستطيع توزيع نسخ من الانجيل على الجنود المسيحيين . وقد جعلنا نسخ القرآن بحجم الجيب بحيث يحملها الجنود في جيوبهم كما يفعل الماركسيون بالنسبة للكتاب الاحمر . وانني اظن الان ان الجيش بات منيعا ضد الماركسية . »

« تلاميذ كوهين واتباع الشيطان »

« لكننا لم نقل علنا اي شيء ضد الالحاد الفدائيين حتى انقضت ايام ثلاثة على بدء القتال في أيلول . اذ ذاك ضربنا ضربتنا . وقلنا في الراديو : « هل تريدون أن يخرس صوت الكنائس وآذان المساجد في بلدنا ؟ هل تريدون ان تستباح اعراضكم وتصبح زوجاتكم داعرات واولادكم غير شرعيين ؟ هذا ما يريده لكم الملحدون . » وكان الناس يفهمون ما نعني ومن نعني ، ففي العيد المئوي للينين قام الفدائيون الملحدون برفع الاعلام الحمراء في كل مكان وحتى في المساجد » .

« خلال الحرب كنا ننادي اللواء الاربعين على الراديو ونصفه بانه لواء الله ومحمد . وكنا نسمي السوريين تلاميذ كوهين وجماعة حبش وحواتمه اتباع الشيطان » .

« عاقبوا عمان ! »

بعد « الحملة ضد الالحاد » ، « استخدام » اهانة الفدائيين المزعومة للجيش .

« كذلك استخدمنا اهانة الفدائيين للجيش ، ومنعهم لافراده من دخول عمان ، عاصمة الجيش . ولذا ، كان الجنود في أعماق قلوبهم يعرفون جيدا لماذا دخلوا عمان في ايلول . لقد دخلوها ليعاقبوا المدينة التي أهين فيها الجيش مرارا . »

« كانت القصص التي سمعها رجال الجيش عن اهانة الجنود في عمان تثير غضبهم . وكنا ننصح الجنود الذين ينزلون الى المدينة في الاجازات بأن يرتدوا الملابس المدنية ، وكان ذلك بالطبع أمرا مهينا . وكانوا يعودون الى وحداتهم ليتحدثوا عن الاهانات التي لحقت بهم ، او يعودون مجروحين ، او ربما لا يعودون على الاطلاق . وكنا دائما نرسل البرقيات الرسمية الى الوحدات نبلغ فيها عن الاصابات التي أوقعها الفدائيون بالجنود . وكان جميع من في الجيش يعلم عن هذه الاهانات مما يرويه المجازون ومن الاوامر اليومية التي كان يقرأها الضباط على جنودهم. وفي تقديري أن الاوامر اليومية احتوت على عرض لـ ٢٠٠٠ حادث تسبب فيه الفدائيون بين ٢٦ آب و ١٦ أيلول ١٩٧٠ (١) »



من صور « حملة ايلول »

« واعتقد ان الذين كانوا يرتكبون الفظائع هم من العراقيين والسوريين ومن أبناء قطاع غزة . وربما كان بعضهم من أبناء الضفة الغربية الذين لم يجدوا عملا في الضفة الشرقية فانضموا للفدائيين . »

نحن والاسرائيليون ضد الماركسيين..

« الماركسيون هم الذين بداوا في اثارة المتاعب في الاردن . واضطرت « فتح » وغيرها لمنافستهم والا فقدت اعضاءها لصالح جماعة حبش وحواتمه . وضعنا ثمنا على راس حبش وحواتمه كجزء من الحرب النفسية . لم نكن نريد فعلا قتلهما ، وانما كان ذلك بقصد التحقير فقط .

« ان ماركسيينا وماركسيي اسرائيل متفقون. وهم يريدون اقامة دولة ديمقراطية علمانية تتعايش فيها الاديان الثلاثة . وانه لامر سيء حقا ان يكون الماركسيون في الجانبين هم المتفقون لا نحن المحافظون . اعتقد اننا خلال ثلاثين أو أربعين سنة سنقاتل نحن والاسرائيليون ضد الماركسيين من الطرفين . ان معظم الفدائيين يدينون بالماركسية . ولديهم هناك في اسرائيل حركة ماركسية — يسار جديد — ولو هاجر ذاك اليهودي الفرنسي كوهين بنديت الى اسرائيل لاثار الكثير من المتاعب هناك . ولكني لا أعتقد انهم سيسمحون له بالدخول . »

... وضد الفدائيين !

« ستتحقق التسوية السلمية . ربما تم ذلك خلال ستة أشهر . وبعد انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وتحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين (ما هي ؟) ، لن يبقى هناك سبب لعدم اقامة علاقات اقتصادية بيننا وبين اسرائيل »

• وأرى ان التسوية ستتحقق على أربع مراحل :

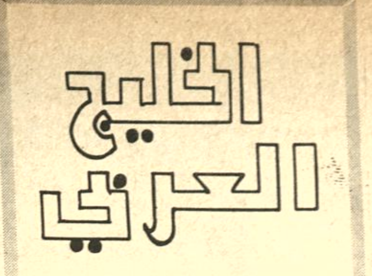
— انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وغزة .

— نزع سلاح الفلسطينيين العائدين عند عبورهم نهر الاردن .

— يقرر الفلسطينيون ما اذا كانت الضفة الغربية ستظل جزءا من الاردن أو تصبح مستقلة .

— يقوم الجيش الاردني بمنع التسلل الى اسرائيل ، فيندثر الفدائيون . »

١ — لاحظ انه قال سابقا أن عدد الحوادث بلغ ٢٢٠٠ خلال سنتين .



ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ٥

تحرر المرأة - تحرر المجتمع

ان مساهمة النساء في مختلف اوجه الكفاح المسلح بظفار والخطوات التي اتخذتها الجبهه على طريق تحرير المراه تشكلان ابرز سمات الثورة في ظفار .

يلاحظ كارل ماركس انه يمكن قياس درجه تقدم اي مجتمع بالطريقه التي يعامل فيها هذا المجتمع نساءه . القول ذاته ينطبق على الثورات ، وبخاصة ثورات الاقطار المتخلفة . فافضل مقياس لاصالة ثورة ما - اي مدى تحويلها الجذري للقيم والافكار والعلاقات الاجتماعية - يكون بالنظر الى الدور الذي تلعبه النساء فيها والى الطريقة التي تعالج بها هذه الثورة مسألة المرأة . وان تطبيق هذا المقياس على الثورة في ظفار يعطينا نتائج جد مشجعة .

يشكل موقف الجبهة النظري من مسالة المرأة دليلا اضافيا على عمق تحسسها مع جميع المضطهدين . ويتضح ذلك في مقالة بعنوان « المرأة والثورة في الخليج » حيث تعرض فهمها للاضطهاد المزدوج الذي تعاني منه النساء :

لو اردنا تسمية كائن تتركز فيه كل اشكال الاضطهاد والاستغلال في اي مجتمع طرقي ، لقلنا أن هذا الكائن هو المرأة (...) فالفلاح مثلا يعاني من اضطهاد واستغلال الاقطاع ، والعامل يعاني من اضطهاد واستغلال رأس المال . أما المرأة الفلاحة او العاملة فهي بالاضافة الى معاناتها من علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية تجدها تعاني ايضا من علاقاتها الزوجية الاتباعية ومن وضعها العائلي في اسرتها الاولى وتعاني من اضطهاد المجتمع عامة « بما يفرضه عليها من تقاليد واعراف عتيقة تشل نشاطها بل وتسلبها انسانيتها.»(١)

ردا على هذا الاضطهاد المزدوج ، تعهدت الجبهة رسميا - في الميثاق الصادر عن مؤتمرها الثاني - بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل « في الحقوق والواجبات والمركز الاجتماعي ».

سننظر في كيفية التزام الجبهة بتعهدها هذا بعد قليل . لننظر الان الى دور المرأة في الثورة .

مساهمة المرأة

منذ ان ظهرت « قمر الجزيرة » على جبهة القتال في جبال ظفار في أوائل عام ١٩٦٦ ، والمرأة الظفارية تلعب دورا متزايد الاهمية في مختلف جوانب الكفاح المسلح . فهي تقاتل جنبا الى جنب مع الرجل ، وتقوم باعمال الرصد ، والاعتناء بالجرحى وحمل الماء والطعام والذخيرة لخط القتال . وتحرم بعض النساء أزواجهن واطفالهن من قسم من وجبات الطعام الشحيحة اصلا استباقا لزيارات مقاتلي جيش التحرير الشعبي . وربما كان الاكثر اثارة للاعجاب من كل ذلك اقبالهن على دروس محو الامية والتثقيف السياسي .

لهذا الدور الذي تلعبه المرأة تفسيران . اولا ، الانعتاق النسبي الذي تنعم به المرأة في ريف ظفار . وثانيا : وهو الاهم ، سياسة الجبهة الواعية الرامية الى اشراك النساء واطلاق مبادراتهن . وتتلخص هذه السياسة بما يلي :

- تدريب الكوادر النسائية عسكريا وسياسيا وفكريا تمهيدا لتحمل مسؤولياتها كاملة داخل الجبهة وجيش التحرير .
- تعميم « الثقافة الثورية الطبقية» بين أوسع عدد من النساء .
- ارسال وفود للتدرب على التمريض والخدمات الاجتماعية .
- تكثيف دروس محو الامية .
- بناء حركة نسائية في الخليج « من صلالة للكويت » .(٢)

وهذا برنامج موضوع قيد التنفيذ منذ ما لا يزيد عن سنتين .

حركة نسائية لعموم الخليج

ان بناء حركة نسائية في الخليج هو جواب الجبهة على مسألة رئيسية هي مسألة اشراك المرأة في النضال الوطني والاجتماعي . وكانت هذه هي المسألة التي تشغل هدى - المرشدة السياسية في « معسكر الثورة » . قالت هدى :

« المرأة في الخليج ضحية نوعين من الاضطهاد : الضغط العائلي - المتمثل بالاب والاخوة - وكبت الزوج . وهذا ما يحول دون مساهمتها في العمل الوطني . أما في ظفار ، فان جو الثورة شجع على هذه المساهمة .

في سائر انحاء الخليج ، لا بد من عمل طويل المدى لتوعية المرأة على واجباتها وتنظيم مساهماتها في العمل السياسي . على المرأة واجبات كثيرة . وقد افسدتها تربية الاولاد والطموح بنيل الشهادات والازياء وما شابه .

ولكن ، لا بد أيضا من توعية النساء على حقوقهن . وهذا أمر تجاهلته كليا الحركات السياسيةالسابقة - البرجوازية او البرجوازية الصغيرة . ولا بد لبرنامج التحرر الوطني الديمقراطي الجذري من أن يتضمن ، على الاقل : الغاء تعدد الزوجات ، الغاء المهر ، ومنح المرأة حقا مساويا للرجل بالنسبة للطلاق » .

رغم ان مصب اهتمام هدى هو اشراك النساء في العمل الوطني، الا انها واعية ان هذا لا يتم الا اذا تضمن النضال السياسي نضالا من اجل تحقيق المطالب الرئيسية للمرأة . واذا كان لا يجوز اقامة صلة سببية آلية بين مساهمة المرأة في العمل السياسي وبين تحررها كمرأة ، يصعب تصور عملية التحرر هذهخارج المعترك السياسي .فالمساهمة السياسية ، بالنسبة للمرأة ، ذات وظيفتين : انها عملية تمرد اولية ضد الاسرة والتقاليد ، وهي ، ثانيا ، وسيلة رئيسية لكي تفرض النساء على المنظمة السياسية الثورية الاعتناء ببرنامج التحرر النسائي .

ان حالة عزيزة برهان على العلاقة بين الوظيفتين : عارض زوجها مساهمتها في العمل السياسي ، مما اضطرها اخيرا الى مغادرة البيت والتطوع في فرقة النساء بـ « معسكر الثورة » . فتعقبها زوجها وطالب بأن تعاد زوجته اليه . فرفضت الجبهة المطلب بناء على رأي فرقة النساء التي اعتبرت ان عزيزة قد تطوعت بملء ارادتها .

محو الامية والتثقيف السياسي

النساء هن الجمهور الرئيسي لدروس محو الامية . والواقع ان شغفهن بالعلم لا يوازيه الا المرارة التي يشعرن بها تجاه وضعهن المتخلف :

« الاستعمار هو المسؤول عن تأخرنا وجهلنا . خلال الاشهر القليلة الماضية ، تعلمت عن شؤون العالم اكثر مما تعلمته طوال حياتي » .

هذا نموذج عما يسمعه المرء على لسان النساء في دروس محو الامية .

فلا عجب اذن اذا كانت « المؤسسة » التي تطالعنا عند دخول اول منطقة محررة في الخليج العربي هي مدرسة لمحو الامية(٣) تضم حوالي ٤٠ امرأة (تتراوح اعمارهن بين ١٣ و ٤٠) وبعض الصبيان . انشئت هذه المدرسة فيكانون الاول ١٩٦٩ ، وتضم اللاجئين من المنطقتين الوسطى والشرقية . وتستغرق الدورة أربعة اشهر مقسمة على مرحلتين .

ودروس محو الامية هي ، في الوقت ذاته ، دروس للتثقيف السياسي . فما أن يجيد التلميذ فك احرف الابجدية ، حتى يبدأ تلقينه « ابجدية الثورة » : طبقة . مجتمع . نضال . حرية . ثوري . تحرير . عامل . فلاح . استعمار . وبعد ذلك ، يبدأ التلامذة بدراسة فصول مبسطة من برنامج الارشاد السياسي وينتهون الى قراءة النصوص الماركسية .

وبالاضافة الى دروس محو الامية ، تنظم الجبهة حلقات سياسية . واذا كانت دروس محو الامية مفتوحة للجميع ، فالحلقات السياسة تقوم على عملية اصطفاء ، لانها تؤهل اعضاءها للانضمام الى تنظيم الجبهة خلال مهلة حدها الادنى ثلاثة اشهر .

حضرنا اجتماعا لمثل هذه الحلقة في شيروس الواقعة شمال رخيوت في الطريق الى شعبوت . تجتمع الخلية ثلاثة او اربع مرات بالاسبوع في جلسات مطولة تستغرق بين خمس وسبع ساعات ويديرها مرشد سياسي من وحدة شعبوت ومساعده . وتخصصجلسة واحدة في الاسبوع على الاقل لمناقشةالمسائل السياسية والتنظيمية حيث يدرس الاعضاء ويناقشونوثائق الجبهة وادبياتها واخر البلاغات العسكرية لجيش التحرير اضافة الى مقررات القيادة العامة . أما الجلسات الباقية ، فهي مخصصة لدروس مكثفة في محو الامية .

تطوير الانتاج

طبعا ، ان تثوير الوعي ليس بديلا عن تثوير العلاقات الاجتماعية . ويتم ذلك على ثلاثة مستويات مترابطة : تطوير الانتاج والنضال ضد القبلية وتحرير المرأة .

طبيعي أن تسخر السياسة الاقتصادية لحساب تحقيق الاكتفاء الذاتي في بلد يخوض حرب تحرير طويلة المدى . وريف ظفار يعاني ، من هذا المنظار ، من مشكلتين كبيرتين . ان غلبة الاقتصاد الرعوي لم ولن تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي ويضاعف من ذلك فقدان القسم الاكبر من المواد الغذائية الضرورية التي يمكن الحصول عليها عن طريق التبادل مع السهل والساحل بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على الريف (الذي تحول الى حملة تجويع فعلية خلال عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠)

ومن هنا ، كان الامل في بلوغ شيء من الاكتفاء الذاتي مرهونا بتطوير الانتاج الزراعي . وقد انشات الجبهة ثلاث « لجان زراعية » - تنفيذا لقرارات المؤتمر الثاني - وانيطت بها مسؤولية تنظيم وتطوير هذا القطاع .

وكان أول اجراء اتخذته هذه اللجان هو الاعلان أن الاراضي والابار الواقعة تحت سيطرة قوات الجبهة باتت ملكية عامة . وقد ادى ذلك ، في المنطقة الغربية ، الى الغاء احتكار قبيلتين - من اصل عشرين - لغالبية الاراضي والابار .

ولهذا الاجراء اهمية حاسمة في النضال ضد القبلية . فبالغاء الملكية القبلية للارض والايجار المفروض عليها ، الغت الجبهة اهم وسيلة استغلال في الريف . وكذلك ، فان وضع الاراضي والابار بتصرف الجميع يستكمل القضاء على الاساس المادي للنزاعات القبلية والثارات - ومصدرها المنافسة على الرعي والزراعة والماء .

ابتداء بعام ١٩٦٩ ، باتت الارض الزراعية تحت تصرف كل من هو مستعد لزراعتها . وتزرع هذه الاراضي على أساس « تعاوني » تحت اشراف لجان زراعية فرعية . وجدير بالتاكيد هنا أن التعاونية كوحدة انتاج لا تختلف كثيرا عن وحدة الانتاج السابقة التي كانت مكونة من عدة اسر (اي من فخذ او فصيل) ، ولكن ، اذا كانت « التعاونية » الجديدة تستبقي التنظيم الجماعي للانتاج، فانها الغت الايجار والاستحواذ الفردي او القبلي على المحصول . فالمحصول يوزع بين الاسر ، كل حسب عملها . وبما ان الجبهة هي اكبر مستهلك للمواد الغذائية في المنطقة ، فانها تشتري المحصول في العادة وتدفع نقدا .

غير أن تحويل الزراعة الى الفاعلية الاقتصادية الرئيسية في الريف يفترض استيطان السكان واستقرارهم على الارض . وهذا شرط لم يتوافر بعد في المنطقة الغربية خاصة حيث الارتحال ما زال بالغ الانتشار . لذا ، تعمد الجبهة الى تشجيع الاستيطان . غير أن التقدم في هذا المجال لا زال بطيئا . وقد اعترف لنا رفاق في الجبهة بأن ثمة مقاومة من افراد القبائل ضد الاستقرار . ويعزو احد افراد القيادة العامة هذه المقاومة الى ثلاثة اسباب رئيسية : ١ - الهرب من الضرائب ؟ ٢ - الثارات والنزاعات القبلية ٣ - سلسلة القيم الاجتماعية التي تجعل من الرعي مهنة رفيعة وتحقر العمل اليدوي .

طبعا ، تلاشى العامل الاول كليا في ريف ظفار . والعامل الثاني - كما سنرى عما قليل - اخذ بالتلاشي بسرعة . أما العامل الثالث ، فالنضال ضده يعتمد الى حد بعيد على مدى نجاح الثورة في أن تثبت للرعاة أن الزراعة شكل ارقى من اشكال الانتاج الاقتصادي ، هذا يعني انه أكثر ثباتا وادرارا. ولا يتم ذلك الا بزيادة انتاج وانتاجية القطاع الزراعي . في هذا المضمار ، لا بد للثورة من أن تبدأ ما تحت الصفر . فبالرغم من أن الارض ليست شحيحة ، الا ان الذي ينقص هو اوليات « البناء التحتي » الاقتصادي من قنوات الري والطرقات والسدود والمخازن والحد الادنى من الادوات الزراعية والخبرة والمضخات . لقد شرعت وحدات جيش التحرير الشعبي بفتح الطرقات وحفر الابار وبناء السدود والمستودعات . الا ان التقدم ما زال بطيئا في هذا المجال . والافتقار الى ابسط الادوات تقارنه الحاجةالماسة الى تحويل المنطقةالغربية الىقاعدة انتاجية تفي بمستلزمات جبهة القتال .

« لجنة حل مشاكل الشعب »

ان « لجنة حل مشاكل الشعب » هيالهيئة المكلفة بالحملة ضد القبلية . تأسست عقب المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ وتتألف من خمسة اعضاء تعينهم القيادة العامة ، يجتمعون دوريا ويدورون المنطقة الغربية باستمرار(٤) .

ويمكن اعتبار هذه اللجنة محكمة متجولة مسؤوليتها البت بكل المخالفات - ذات الطبيعة غير العسكرية - التي تمس الامن العام . وهذا يعني ، بالدرجة الاولى ، الاشراف على التنفيذ الصارم لقرار الجبهة بمنع الثارات وتصفية الخلافات القبلية والنزاعات حول الارض والماء . وقيل لنا ان اللجنة تمكنت ، في اقل من سنتين ، من وضع حد للنزاعات القبلية والثارات في المنطقة .

تجري مصالحة الثارات بمزيج من المرونة والحزم الثوري . فاذا كانت جريمة الثار وقعت قبل ايلول ١٩٦٨ (تاريخ مؤتمر الجبهة الثاني الذي اصدر قرار المنع) ، تتدخل اللجنة لدى الطرفين للاتفاق على تسوية مالية تدفعها اسرة القاتل لاسرة القتيل . هكذا سويت معظم الثارات في المنطقة الغربية . ومن جهة ثانية ، فان اية جريمة ترتكب بعد ايلول ١٩٦٨ ، يعاقب مرتكبها بالاعدام فورا . ولم تعرف المنطقة الغربية الا حادثة واحدة من هذا النوع . ارتكب القاتل جريمته وفر الى الخليج . لكنه عاد في يناير ١٩٧٠ ، فاعتقلته اللجنة واعدته . وصدر بيان ، تلي في كافة ارجاء المنطقة الغربية ، يفسر الاسباب الكامنة وراء هذا الاجراء .

أما المخالفات الاقل خطورة ، فان اللجنة (تستخدمها لغرض) رفع الوعي السياسي وتمتين الوحدة الشعبية . بهذا المعنى ، يمكن اعتبار « لجنة مشاكل الشعب » وسيلة اضافية من وسائل تسييس المواطنين انطلاقا من قضايا الحياة اليومية ذاتها . لذا ، فالدرس السياسي والقيمي المستخلص منها اهم بكثير من العقوبة . وهذه الاخيرة نادرا ما تكون اقتصاصية ، على أي حال .

ففي حادثة رويت لنا ، اصيب احدهم برأسه بجرح بليغ اثر شجار . حكمت « اللجنة » بفرض عقوبة نقدية على المعتدي . لكن الذي ارادت التأكيد عليه للرجلين معا هو ضرورة التسوية السلمية للخلافات بين المواطنين وتركيز العداء ضد العدو الرئيسي : الاستعمار البريطاني واسرة ال بو سعيد . القى احد اعضاء اللجنة بحديث قصير بهذا المعنى على الرجلين . فاذا بالمدعي يعلن تنازله عن قبول الغرامة النقدية ، لان المعتدي فقير ،واكتفائه بمجرد اعتذار شفوي . وهكذا كان .

وتستغل مخالفات اخرى بقصد « التشهير المعنوي » ضد افكار المجتمع القديم . ففي احدى المناسبات ، اقدم شيخ قبيلة على ضرب صبية قرب ضلكوت لانها « تجاسرت » على سقي غنمها قبله . ابلغت اللجنة بالحادثة ، فاعتقلت الشيخ ثم دعت المواطنين لمحاكمته . وتكلم احد اعضاء اللجنة ، فعرض المخالفة وبين معانيها مؤكدا على المساواة بين المواطنين وحق الجميع في استعمال الارض والماء بدون اية امتيازات لواحد على الاخر .

غير أن شحنة الديناميت الكفيلة بتفجير كل التركيب القبلي لريف ظفار هي القرار الذي اتخذته الجبهة بالغاء المهر . صدر هذا القرار، أول الامر ، عن فرقة النساء في « معسكر الثورة » في ايار ١٩٧٠ ، ثم ما لبثت أن تبنته القيادة العامة للجبهة وحددت مهرا رمزيا بانتظار الغاء المهر كليا . وقد نشر القرار في ايلول ١٩٧٠ في « ٩ يونيو » مع ايضاح بانه يهدف الى اعطاء الحرية « لكلمن الرجل والمرأة في اختيار شريكه الاخر دون فرض او تدخل من احد(٥) .

هذا الاجراء - على حد علمنا - هو الاول من نوعه في اي قطر عربي . واذا كان يشكل، في ظفار ، ركن عملية تحرير المرأة ، الا ان نتائجه تتعدى ذلك الى تحرير المجتمع بأسره - ولتبيان ذلك ، لا بد من نظرة ولو سريعة الى المركز الذي تحتله المرأة ودور مؤسسة المهر في التركيب الاجتماعي بالريف .

السيطرة على « منتجة المنتج »

عرفنا المجتمع الريفي بظفار على أنه مجتمع تقليدي حيث يشكل العمل البشري المصدر الرئيسي ، بل الوحيد ، للطاقة ووسيلة الانتاج الرئيسية . في مجتمع من هذا النوع ، يكون توالد النظام الاقتصادي والاجتماعي رهنا بعملية التوالد الحقيقية - أي عملية « انتاج الحياة الحقيقية » ، كما يسميها ماركس .

ويتسم مثل هذا المجتمع بتناقض أساسي هو التناقض بين الكهول والشبان وسيطرة هؤلاء على اولئك . تقوم سيطرة الكهول على الشبان ليس على القهر الجسدي ولا القرابة أو ملكية وسائل الانتاج بقدر ما تقوم على احتكار الكهول لـ « المعرفة التقنية » . الا أن تمكين هذه السيطرة رهن بسيطرة الكهول على النساء . لذا ، يمكن القول مع كلود مياسون في احدى مقالاته :

« من المنطقي ، في اقتصاد يستحيل فيه السيطرة على العمل قبل السيطرة مباشرة على المنتج نفسه ، أن تتم عملية السيطرة هذه بنفس الدرجة من الحدة - لا بل بحدة أكبر - على منتجة المنتج ، اي على المرأة المخصبة ». أن وظيفتها كمنتجة للمنتج هو الذي يعين للمرأة دورها في مثل هذه المجتمعات أكثر من وظيفتها في الانتاج الاقتصادي . من هنا ، يمكن اعتبار مركز المرأة في البنية الاجتماعية على أنه مركز وسيط يمكن الكهول من السيطرة على الشبان .

طبعا ، لسنا هنا بصدد عملية استغلال بالمعنى الحرفي والماركسي للكلمة ، بالرغم من أن هذه السيطرة تستجر الاستحواذ على جزء من عمل المنتج أو اجباره على العمل المجاني . ذلك أن جميع الشبان سوف يتحولون حكما الى كهول يسيطرون بدورهم على شبان اخرين . وهذا ما لا يستطيعه كل العمال ، مثلا ، ولا كل الفلاحين . من هنا ، فان فترة السيطرة هي الجيل ، ولكنها فترة حاسمة ، ما دمنا نتحدث عن تغيير البنية القبلية في ريف ظفار الان .

قبل الانتقال للحديث عن مؤسسة المهر ، التي تشكل الواسطة الفعلية لسيطرة الكهول على الشبان ، وعنصر التماسك في النظام القبلي ، لا بد من بعض الملاحظات حول وضع المرأة الاجتماعي .

قلنا سابقا أن وضع المرأة الاجتماعي بظفار يتسم بالانعتاق النسبي بالمقارنة مع شقيقاتها في الخليج مثلا . لنؤكد ، بادىء بدء ، انه بسبب انخفاض درجة تطور المجتمع الريفي هناك ، لم يتولد توزيع عمل واضح داخل الاسرة . فالمرأة لا زالت ترث وتملك وتعمل (رعي الماعز بالدرجة الاولى) ، ويشاركها الرجل في الطبخ والعناية بالاطفال .

لا توجد افضلية لابن العم في الزواج ولا تقاليد عفوية . أما تعدد الزوجات فقائم فعلا ، لكنه ترف لا يتوفر الا لاقلية ضئيلة .

ولكن يترافق ذلك بعادات وممارسات بربرية كختان النساء وتزويج الفتيات من كهول ولبس الخزم والبدلة في الانف . وينبغي القول هنا انه بالرغم من معارضة الجبهة لمثل هذه الممارسات الا ان مزيدا من الجهد لا يزال مطلوبا للقضاء عليها قضاء نهائيا .

زواج الرفيق علي

اما بالنسبة للزواج ، فان احدا لا يستشير الفتاة بالنسبة لزواجها الاول الذي يتفق عليه مباشرة بين الزوج ووالدها . ولكن يجري استشارتها عادة في الزيجات اللاحقة . وتعدد الزيجات ، نتيجة اليسر النسبي في الطلاق ، هو أحد اشكال الانعتاق النسبي الذي تنعم به المرأة الريفية . فاذا كانت لا تريد زوجها ، او تفضل احدا عليه ، او تريد تركه لسبب من الاسباب ، فالرجل يوافق على تطليقها بشرط ان يعيد والدها جزءا من المهر او كله . اذ ذاك تبدأ المحاولات بين الرجلين الى أن يتم الاتفاق .

ان قصة زواج الرفيق علي بخيت مثال حي على ما نقول . الرفيق علي (١٧ سنة) عضو في وحدة رخيوت وقد قابلناه عشية زواجه (شباط ١٩٧٠) . كانت خطيبته متزوجة لرجل لا تحبه . وقد وافق هذا على تطليقها شرط أن يدفع والدها المهر (البالغ قيمته ٤٠٠ ريال)(٦) . رفض الوالد ، ولكن توصل الرجلان اخيرا الى اتفاقية يدفع بموجبها الاب نصف المهر ولكن نقدا . ولحسن حظه ، كانت ابنته قد اختارت عريسا جديدا ، هو الرفيق علي نفسه . ففرض عليه الاب مبلغ ٤٠٠ ريال نقدا ونصف ابل وعشرين رأس ماعز . أما تكاليف الزواج الاجمالية فتبلغ حوالي ١٣٠٠ ريال . وتتضمن ذبح بقرة عشية الدخلة وتقديم الارز والشاي للمهنئين طيلة اسبوع ، واخيرا، شراء الهدايا من ثياب وعطور وكحول وشالات للعروس واقاربها .

هكذا ، راكم علي بخيت ديونا ربما لن يتمكن من ايفائها كلها .

وقصة علي بخيت هي قصة المئات من الشبان . بعضهم يتزوج ويسافر للخليج لكي يتمكن من دفع الاقساط الباقية من المهر أو يعمل عند عمه او ما شابه .

بذلك يحول المهر المرأة الى سلعة - « تشرى وتباع مثل الغنم » - على حد قول احدى المقاتلات في جيش التحرير - ويرهن مصيرها بمشيئة والدها وجشعه . والمهر ، من جهة اخرى ، الوساطة التي يسيطر بموجبها الكهول على الشبان .

الغاء المهر تقويض للتركيب القبلي

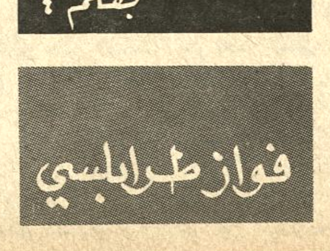
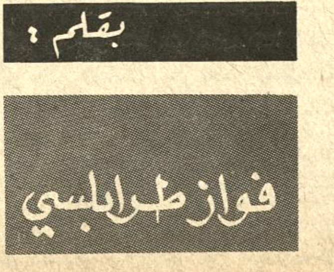
اذا استرجعنا ما قلناه اعلاه ، يتضح لنا أن المرأة تلعب كمرأة دورا حاسما في المجتمع الريفي الظفاري . فهي اولا الواسطة التي يسيطر بها الكهول على الشبان ، وهي ثانيا ركيزة كل علاقات الترفع والنبذ في المجتمع . ذلك أن كل عملية تمييز اجتماعي تقوم على التحريم ، الفعلي أو الضمني ، على نساء المنزلة العليا من الزواج من رجال المنزلةالدنيا.

من هنا ، فان الغاء المهر ، ومنح كل من المرأة والرجل حرية اختيار شريكه دون أي الزام واية قيود مادية أو اية تحريمات يقوض اسس البنيان القبلي القائم ، في آن معا ، على سلسلة التحريمات على الزواج (بين السادة والقبائل ، بين القبائل الارستقراطية والقبائل المستضعفة ، بين المنبوذين وسائر المواطنين) وعلى سيطرة الكهول على الشبان .

ان تنفيذ هذا القرار يشكل اذن نقطة تحول حاسمة في تاريخ الثورة . واذا كنا قد انطلقنا من تحرير المرأة ، فانا سننتهي الى تحرير المجتمع بأسره واطلاق مبادراته بعيدا عن القيود الهمجية البالية .

★★★

بعد هاتين الحلقتين عن الحياة في المنطقة المحررة ، نأتي الى استخلاص النتائج الرئيسية في تقييمنا للثورة في ظفار . وسوف نقوم بذلك خلال نقاشنا لامرين : كيف يتم ادخال سلطنة عمان في عصر الاستعمار الجديد في الخليج ؟ ومستقبل حركة التحرر الوطني والاجتماعي في الخليج ودور ثورة ظفار ضمنها. فالى العدد القادم .

---

١ - انظر « ٩ يونيو » ، عدد ٣ ، اب ١٩٧٠ ، ص ١١ .

٢ - المصدر ذاته ، ص ١٤

٣ - تحولت الان الى معسكر ثابت للتدريس السياسي ومحو الامية يدعى « معسكر لينين »

٤ - المعلومات حول هذه اللجنة مستقاة من مقابلة مع اثنين من اعضائها - راجح وعبد العزيز - في خيرفوت .

٥ - « ٩ يونيو » ، العدد ٤ ، ٢ ايلول ١٩٧٠ ص ١٧ .

٦ - الريال = ٣ ليرات لبنانية .

الحرية صفحة ١٢

بعد العدوان الجديد على لاوس
نيكسون يعمم الحرب على الهند الصينية

اذا كان الغزو الامبريالي الجديد للاوس يشكل تصعيداً جديداً وخطيراً للحرب في الهند الصينية فانه كذلك الضربة اليائسة الاخيرة التي تحاول الولايات المتحدة من خلالها ابعاد شبح الهزيمة الساحقة التي اصبحت اكثر وضوحا في السنتين الماضيتين .

وتؤكد مجلة « نيوزويك » الاميركية على اهمية الغزو الجديد بقولها انه اذا ما فشل الغزو « فان ذلك سوف يعني اننا ، نحن الاميركيين ، قد خسرنا ٤٥,٠٠٠ قتيل وانفقنا ما يقارب ١٠٠ بليون دولار وعانينا من أسوأ الانقسامات الداخلية منذ الحرب الاهلية — وكل ذلك دون مقابل . »

نظرة على منطقة الغزو

طريق هو شي منه — التي يحاول الاميركيون قطعها — عبارة عن شبكة متعرجة من الطرق التي تمتد مسافة ٤٠٠٠ ميل عبر الادغال الكثيفة . وتمتد هذه الطريق من اراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية عبر اللاوس والى فيتنام الجنوبية وكمبوديا ، بحيث تؤمن ايصال كافة المؤن والعتاد والمساعدات الاخرى الى الثوار في هذه البلدان الثلاثة . كذلك تشكل طريق هو شي منه احد مناطق القواعد الخلفية لثوار جبهة التحرير الوطني لجنوب الفيتنام . وقد اكتسب هذا الطريق اهمية اكبر في السنتين الماضيتين نتيجة لاقدام الامير (السابق) سيهانوك على اغلاق مرفأ سيهانوكفيل في وجه السفن التي كانت تحمل المساعدات للفيتكونغ . وقد بذل الاميركيون طوال السنوات السبع جهوداً طائلة لتعطيل هذا الشريان الحيوي اذ تنحصر مهمة اكثر من نصف الطيران الاميركي الموجود في الهند الصينية — وفقا للمصادر الاميركية نفسها — في القيام بغارات جوية فوق الممر بمعدل ٣٨٠ طلعة يوميا خلال الفصل الجاف . ان فشل هذا المجهود الجوي الضخم هو احد الاسباب التي دفعت الاميركيين الى القيام بمغامرتهم الجديدة في جنوب اللاوس .

أسباب الغزو

الحجة الاساسية التي لجأ اليها الاميركيون لتبرير هذه الحملة التي قامت بها قوات فيتنام الجنوبية بدعم فعال ومباشر من القوات الاميركية هي ضرورة قطع ممر هوشي منه بغية قطع تدفق المؤن والاسلحة والرجال من فيتنام الشمالية وبالتالي قطع الثوار الفيتناميين والكمبوديين عن مصادر تموينهم وقواعدهم الخلفية . الا ان هذه الحجة لا تكتسب مدلولها الفعلي الا من خلال النظرة الشاملة على اوضاع الحرب في الهند الصينية خلال الفترة الماضية .. ففي كمبوديا ، وعلى عكس ما توقعه الاميركيون ، لم يؤد الانقلاب العسكري الذي اطاح بسيهانوك الى اضعاف موقف الفيتكونغ عن طريق تحطيم قواعدهم الخلفية ، بل ادى الى تفجير الثورة في كمبوديا نفسها والى تمكن الثوار من السيطرة على معظم انحاء البلاد بما فيها المناطق المحيطة بالعاصمة نفسها المعرضة لحصار دائم وحيث وجه الثوار مؤخرا ضربة رائعة دمروا خلالها ٩٥ بالمئة من الطيران الكمبودي . وتتفق كافة مصادر الانباء على أن الحكم الكمبودي العميل للاميركيين غير قادر على الصمود أمام عنف هجمات الثوار وامام فشل القوات الفيتنامية الجنوبية الموجودة في كمبوديا في تحقيق أية انتصارات . أما في لاوس فقد أدى الزحف السريع لثوار الباثيت لاو الى توسيع سيطرة الثوار الى مناطق جديدة والى ضرب الحصار حول العاصمتين الامر الذي يؤكد قدرة الثوار على انهاء حكم الامير سوفانا فوما وطرد فلول الاميركيين من البلاد . في مثل هذه الظروف لن يكون أمام الانظمة اليمينية في لاوس وكمبوديا الا احد احتمالين : الانهيار الكلي او تقديم تنازلات لن تكون بالطبع — اذا قبلها الثوار — في مصلحة الاميركيين (١). وفي كلا الحالين النتيجة واحدة وهي تركيز نشاط الثورة في الهند الصينية على التحطيم النهائي للنظام العميل في سايغون والحاق الهزيمة بالقوات الاميركية نفسها . على ذلك تكون حسابات الاميركيين انه اما ان يؤدي الغزو الى قطع طريق هو شي منه فعلا (وهو أمر يستبعده الاميركيون انفسهم) او انه سيقطع سيل المؤن مؤقتا ويرغم الثوار على اعادة تنظيم خطوط مواصلاتهم وقواعدهم الخلفية الامر الذي يعطي القوات الاميركية والانظمة التابعة لها مزيدا من الوقت . وتكتسب مسألة كسب الوقت مزيدا من الاهمية اذا اخذنا بعين الاعتبار اعتقاد الاميركيين بأن الثوار يخططون الان لحملة ضخمة يقومون بها في العام القادم على غرار الهجمات العنيفة التي قاموا بها في ١٩٦٨ حيث احتلوا معظم المدن الفيتنامية بما فيها سايغون وهوي . والعام المقبل هو عام انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة حيث يمكن لهزيمة جديدة ان تلغي كل امل لنيكسون في اعادة انتخابه مجددا .



النتائج الاولية واحتمالات المستقبل

اذا كان من الصعب التكهن بردود فعل ثوار الهند الصينية تجاه هذا الهجوم فان بالامكان الاشارة الى بعض النقاط ذات الدلالة :

— من المؤكد أن الثوار لم يفاجأوا بالغزو الامبريالي للاوس . ويمكن الاستدلال على ذلك من اعلانهم عن الغزو قبل ان يبدأ ومن فشل القوات الغازية في العثور على اية مخازن ذات اهمية برغم تقدمها حوالي ٣٠ كيلو مترا داخل لاوس .

— ان الطيران الاميركي هو العمود الفقري للعملية بأسرها . اذ تتولى ما يزيد على ٦٠٠ طائرة هليكوبتر وعشرات طائرات النقل الضخمة نقل الجنود والمؤن والعتاد واخلاء الاصابات من لاوس . كما تتولى الطائرات الاميركية (بالاضافة الى المدفعية الاميركية المتمركزة على الحدود) قصف مواقع القتال ، واستنادا الى المصادر الاميركية نفسها يمكن القول بأن رد الثوار كان فعالا ومحكما . فقد ذكرت مجلة « نيوزويك » الاميركية ان « الطائرات الاميركية تتساقط من السماء كالذباب » . واضافت انه تم اسقاط اكثر من ٢٠ طائرة اميركية في الايام الاولى للغزو . كذلك نقلت وكالات الانباء الغربية اصداء تذمر الطيارين الاميركيين الذين تساءلوا : « هل الرأي العام الاميركي يعرف ماذا يجري في اللاوس ويعي المخاطر التي يطلب منا ركوبها ؟ »

— تفيد التحركات الاولية للثوار في الهند الصينية أن هناك اتجاها الى ممارسة مزيد من الضغط على الانظمة العميلة في لاوس وكمبوديا عن طريق الارتداد الى المواقع التي تسيطر عليها هذه الانظمة . ويتوافق هذا الاتجاه مع تحرك القوات الثائرة لنقل المعركة الى الخطوط الخلفية للقوات السايغونية والاميركية عن طريق محاصرتها وضربها في فيتنام الجنوبية نفسها . يضاف الى ذلك المظاهرات العنيفة التي بدأت تجتاح مدن فيتنام الجنوبية ضد الوجود الاميركي . وقد شملت المظاهرات سايغون العاصمة وسواها من المدن حيث دمر المتظاهرون ٢٢ سيارة اميركية في مدينة ثوي نون الساحلية . هذه التحركات قد تلعب دورا حاسما في افشال الغزو عن طريق ارغام القوات الغازية على التراجع بسرعة لحماية قواعدها الخلفية .

ردود الفعل داخل الولايات المتحدة

ليس بالامكان الكلام عن احتمالات الحرب في الهند الصينية دون الاشارة الى الوضع الداخل في الولايات المتحدة نفسها . والظاهرة الجديدة في المجتمع الاميركي الحديث ، الظاهرة التي رافقت ونمت مع تطور الحرب العدوانية في فيتنام ، حيث بروز اليسار الاميركي والحركة المعادية للحرب بشكل لم يسبق له مثيل والى حد احداث صدع عميق في بنية المجتمع الاميركي التي بقيت متماسكة منذ الحرب الاهلية قبل مائة عام . وقد برز خطر التمرد الداخلي منذ غزو كمبوديا حين اجتاحت المظاهرات البلاد مما ادى الى ارغام نيكسون على تحديد موعد لانهاء الغزو وتصوير العملية على انها مجرد « عملية تكتيكية » . ويمكن هنا التذكير بكلام ماك جورج بندي الذي كان مستشارا لكندي وجونسون واحد ابرز دعاة الحرب ، اذ قال بعد عملية غزو كمبوديا : « ان اية عملية جديدة من نفس الطراز سوف تمزق البلاد والحكم اربا » . ان الحركة المعادية للحرب واليسار الاميركي مؤهلان اليوم للعب دور حاسم نحو ارغام الامبريالية الاميركية على انهاء عدوانها على اللاوس وعلى منعها من أن تلجأ — من مواقع اليأس والهزيمة — الى ارتكاب مغامرات جديدة ليس فقط في اللاوس وانما ضد جمهورية فيتنام الشمالية (وربما الصين نفسها) .

١ — في ٦ كانون الثاني ١٩٧٠ اشار زعيم الجبهة الوطنية اللاوسية الامير سوفانو فونغ الى المقترحات المؤلفة من خمس نقاط والتي بموجبها يمكن التوصل الى اتفاق قائم على اساس مبادىء اتفاقية جنيف حول لاوس سنة ١٩٥٤ الى ١٩٦٧ . وتنص هذه المقترحات على اجراء « انتخابات عامة حرة وديمقراطية » لتشكيل مجلس وطني يقوم بدوره بتشكيل « حكومة وحدة وطنية ديمقراطية » . وقد اقترح قيام « منطقة امن تسمح لمؤتمر استشاري سياسي ولحكومة ائتلافية مؤقتة بالقيام بوظيفتها بشكل طبيعي ولصد كل محاولة للتخريب وللضغط من قبل قوى خارجية أو داخلية في لاوس ... » ولم ترفض الحكومة الفيتنامية هذه المقترحات وللمباحثات التمهيدية التي كانت ستبدأ لتحديد مكان مفاوضات القمة وقد تضمنت المقترحات ايقاف الغارات الجوية الاميركية على لاوس غير أن تقدم هذه الفرصة لحل مشكلة لاوس قد دفع القوات الاميركية والفيتنامية الجنوبية لشن غاراتها على قواعد الثوار والمناطق المحررة في لاوس.
ولم ترفض الحكومة الفيتنامية هذه المقترحات وللمباحثات التمهيدية التي كانت ستبدأ لتحديد مكان مفاوضات القمة وقد تضمنت المقترحات ايقاف الغارات الجوية الاميركية في لاوس .

وثائق
كلمة إتحاد طلبة فلسطين في « ندوة فلسطين العالمية »
العلاقة العضوية بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية

نص الكلمة التي القاها مندوب الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الجلسة الختامية لندوة فلسطين العالمية . وسوف تكون «للحرية» عودة الى موضوع الندوة في العدد القادم .

ان مجرد انعقاد مثل هذه الندوة ، هو مظاهرة تأييد للثورة الفلسطينية في المرحلة الصعبة التي تمر بها خاصة بعد القول بمشروع روجرز الذي دفع ثمنه الشعب في الاردن عشرين ألف ضحية . واذا كان هذا هو السبب الرئيسي ، فثمة اسباب اخرى منها ازدياد فهم طبيعة الثورة الفلسطينية للمناضلين من اجل سلام عادل وحقيقي في العالم وتوكيد الروابط المشتركة بين حركة المقاومة وبين حركة التحرر في العالم كتمهيد لضرب القوى المضادة للثورة بكشفها وتعريتها وعزلها سياسيا .

يتميز الوضع الحالي في العالم بالتعايش السلمي بين الاربعة الكبار . والذي هو الصيغة العملية للقبول بتوازن القوى والحفاظ عليه نظرا لما يؤمن لهم من استقرار اقتصادي ومنافع استراتيجية . ويدخل الشرق الاوسط في لعبة التوازن هذه . ويستفيد الامبرياليون من ذلك التعايش للحفاظ على ثروات الشعوب المنهوبة وعلى مناطق نفوذهم ، باختصار على سيطرتهم الاستعمارية . ولا خيار للشعوب المضطهدة امام هذا الوضع ، الا النضال السياسي المسلح من اجل تحقيق اهدافها وانتزاع مصالحها المتعارضة والمتنافية اساسا مع اهداف ومصالح الامبريالية . فالشعوب المضطهدة لا يمكنها ان تتعايش سلميا مع مضطهديها . لذلك قامت الثورة الفلسطينية كمساهمة عملية مباشرة لكسر حلقة رئيسية من حلقات التوازن العالمي باعلانها الكفاح المسلح .

ان الدول العربية التي حصلت ، بنضال شعوبها ، على تحرير شكلي في غالبه ، بعد رحيل الاستعمار التقليدي ، قد وقعت ثانية في حبائل الاستعمار الجديد ، والذي وان غير وجهه ، لا يزال ينظر الى المنطقة العربية على اساس أنها منابع ثروات طبيعية واسواق استهلاكية لبضائعه . وبالرغم من تحرر بعض البلدان نسبيا من الاستعمار فما تزال هناك انظمة مرتبطة به كليا .. الا ان جميع الدول العربية واقعة عمليا في لعبة ميزان القوى العالمي .

لذلك وبحكم تكوين هذه الانظمة وارتباطاتها العالمية ، لم يكن في وسعها الا تقديم الهزائم المتتالية لشعوبها .

وقد خرقت الثورة الفلسطينية ميزان القوى هذا ، بتنظيم الجماهير وتسليحها بصورة مستقلة عن الارتباطات الدولية . ولاول مرة امام الهزائم المتتالية ، اعطت الثورة الفلسطينية انتصارات حقيقية للجماهير . وفتحت امام الجماهير العربية القانطة والمضطهدة افاقا جديدة : ولادة الانسان العربي الجديد وتحريره من كل اشكال الاستغلال وتعزيز امكانية استرداد ثرواته المغتصبة وحمايتها بقوة السلاح .

ومن هنا يمكن التحول في ولاء المواطن العربي عن قياداته المنهكة وتوجهه الى قياداته الجديدة القادرة على احراز الانتصار . وهذا ما فرض منذ البداية بأن لا تكون الثورة الفلسطينية ملكا للفلسطينيين وحدهم بل طليعة للثورة العربية كلها . والعلاقات العضوية التي تربط الثورة الفلسطينية بالثورة العربية وتحدد خط سيرها تضع تحرير فلسطين المحور الاساسي للنضال العربي ، اذ لا حرية ولا وحدة ولا تقدم اجتماعي حقيقي دون تحرير فلسطين . لقد شكلت انطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥ الهزيمة الحتمية لكل اولئك الذين خلال سبعة عشر عاما كانوا قد اخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن الشعب الفلسطيني . وجعلوا من انفسهم اوصياء على مصيره دون استشارته . مما اكد له ضرورة الاعتماد على نفسه اولا وعلى مشاركة الشعوب العربية جميعا في هذا الكفاح .

أيها السيدات والسادة ،

يعلمنا تاريخ شعبنا انه في نضاله المرير والبطولي ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية، قد احرز في كل انتفاضاته انتصارات متتالية . غير أن تدخل الانظمة العربية فيها قد افشلها وحولها الى نكسات : (فمن فيصل وقبوله بتشجيع الهجرة الصهيونية بعد اجتماعه بوايزمان الى رسالة الملوك والرؤساء العرب لافشال ثورة ١٩٣٦ ، الى تدخل الجيوش العربية ووقوفها على حدود التقسيم عام ١٩٤٧ وتكريسها لهذه الحدود بعد أن كانت الثورة منتشرة في كل فلسطين وتجريد الشعب الفلسطيني من سلاحه والقضاء على طليعته الثورية والسياسية عام ١٩٤٨ ...) .

يعتمد الوجود الصهيوني على نفي الوجود الفلسطيني بكل مؤسساته . فكان من الضروري اعادة خلق الكيان السياسي للشعب الفلسطيني الذي يحمل في نفسه عدالة القضية الفلسطينية .

وقد ولد الكيان الفلسطيني الحقيقي موحدا في انطلاق ثورة ١٩٦٥ . فسارعت الانظمة العربية الى تمزيقه فيما بعد بتداخل وتعارض مصالحها المتباينة . مستغلة بذلك رواسب التناقضات السياسية والايديولوجية الناتجة عن غياب السلطة السياسية للشعب الفلسطيني طيلة ١٧ عاما .

ان النموذج الثوري الذي قدمته الثورة الفلسطينية للجماهير العربية من انه بامكان الجماهير انتزاع حقها بقوة سلاحها ، اخذ يشكل خطرا ليس فقط على توازن القوى العالمية فحسب وانما ايضا على تلك الانظمة التي ربطت نفسها بهذا التوازن مما جعلها تسعى جاهدة لتمزيق وحدة هذه الثورة واضعافها واحتوائها . وحرفها عن مجراها الثوري وعزلها عن قاعدتها الشعبية .

وقامت الامبريالية وخدامها في الشرق الاوسط بعد مجزرة أيلول بفرض العزلة السياسية والاعلامية على الثورة الفلسطينية تجاه الجماهير العربية والقوى التقدمية والديمقراطية في العالم . وغايتها في ذلك القضاء على الثورة بتصفية عناصرها جسديا وزج الشعب الفلسطيني في معسكرات الاعتقال .

ان التقليل من بشاعة المجزرة ، ومحاولات الدس بين فصائل الثورة والتركيز على اخطاء المقاومة ومحاولات الفصل بين الثوريين في الاردن الى فلسطينيين واردنيين هو جزء من المؤامرة الامبريالية للقضاء على الثورة الفلسطينية . ان الحكم الاردني العميل هو المسؤول الوحيد عن المجزرة في ايلول . فالحكم الاردني العميل لم يبدأ المجزرة في أيلول وانما بدأها فعلا يوم انطلقت اول رصاصة ضد الكيان الصهيوني وجعل يصعد الاضطهاد حتى أخذ شكله الشرس في هجمة ايلول البربرية . واستمرار لسياسة الانظمة العربية نجد لجنة المصالحة العربية في الاردن الشكل العملي لرغبة هذه الانظمة في الابقاء على الوضع الراهن في الاردن كتمهيد لطرح اخر جولات الحل السلمي ، على شكل دولة فلسطينية مسخ تقضي نهائيا على الثورة الفلسطينية وعلى طليعة الثورة العربية وعلى احدى الدعائم الرئيسية لحركة مناهضة الامبريالية في العالم .

ان الشعب الفلسطيني ، عندما حمل السلاح لم يستشر احدا . ولم يحمله من اجل قطعة ارض وانما لاسترجاع كامل حقه في وطنه المغتصب ومن اجل التحرير الكامل لفلسطين بقضائه على الكيان الصهيوني الذي يشكل القاعدة الرئيسية للهجمات الاستعمارية على الشعوب العربية . وان اتحاد عام طلبة فلسطين بالتعاون مع كافة القوى الثورية سيناضل لفضح حكم العمالة في الاردن واقامة حكم وطني فيه .

وكما اخذت على عاتقها شعوب الهند الصينية وخاصة الشعب الفيتنامي البطل هدم الوجود الامبريالي في بوابة اسيا الشرقية الجنوبية كذلك اخذ ثوار فلسطين على عاتقهم هدم اهم قاعدة من قواعد الامبريالية العالمية في جنوب غربي اسيا . وكما سقط نجوين فان تروي في سايغون دفاعا عن كرامة الشعب الفيتنامي سقط مازن ابو غزالة في طوباس من اجل كرامة الانسان العربي . ان الصهيونية لا تتحمل فقط مسؤولية القضاء على حركة التحرر العربية بل وتشارك مشاركة مباشرة عن طريق تغلغلها الاقتصادي والسياسي والعسكري ، في ضرب حركات التحرر الوطنية في اسيا واميركا اللاتينية . ومن هنا ينبع التضامن الثوري العميق بين الثورة الفلسطينية وحركات التحرر العالمية .

ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني هي الدليل العملي على تأييد الشعب العربي الفلسطيني للنضال الاجتماعي العادل الذي تخوضه شعوب الدول المتقدمة صناعيا في العالم . ألم تضع دول حلف الاطلسي على جدول اجتماعاتها المتتالية في السنة الماضية والحالية ، الثورة الفلسطينية في المرتبة الاولى من برامج عملها ؟

ان الامبرياليين الموجودين في الحلف الاطلسي يدركون مبكرين خطورة تقدم ونمو الثورة الفلسطينية على مصالحهم الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في المنطقة .

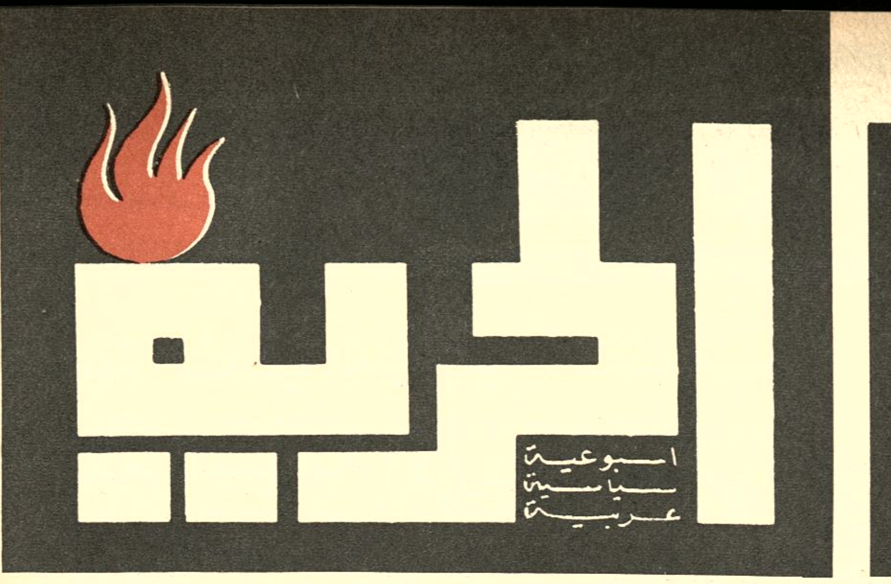
ان القوى التقدمية والديمقراطية في اوروبا واميركا بتضامنها مبكرة مع الثورة الفلسطينية انما تدل على وعيها لابعاد هذه الثورة وللتناقضات التي ستفجرها هذه الثورة في مجتمعات هذه الدول مما سيعطي لنضال هذه القوى دفعة جديدة نحو تحطيم الامبريالية .

ان الشعب الفلسطيني لا يسأل المشاركين بهذه الندوة عطفا . وانما يلفت انتباههم الى واجباتهم الثورية في تأييد قضايا التحرر الوطني في العالم وبالتالي احراز كسب جديد لنضالهم نفسه .

اسمحوا لنا ان نتوجه بكلمة اخيرة الى المثقفين : ان اعطاء الدروس سهل على الذين لا يقومون بصنع الثورات والمشاركة العملية فيها . غير أن النضال اليومي للجماهير الفلسطينية والادنية هو الذي سيسمح بايجاد الصيغ الملائمة لحماية الثورة وتطورها. ان المثقفين الذين وقفوا عاجزين عن فهم ابعاد الثورة الفلسطينية منذ ١-١-٦٥ وحتى عدوان حزيران ١٩٦٧ ، عندما كانت حركة التحرر العربية في حاجة ماسة اليهم ولم يتحملوا واجباتهم انذاك هم الذين يساهمون اليوم — واعين او غير واعين — في بلبلة الخط الصحيح للثورة . ان مساهمتهم الحقيقية بالثورة وارتباطهم الوثيق مع الجماهير المقاتلة هما الشرطان الاساسيان على تقديم الحلول العملية للمراحل المختلفة التي تمر بها الثورة وبالتالي المساهمة في رسم خط واضح لها .

ان معركة تحرير فلسطين ليست عملية عسكرية فقط . فعلى المثقفين ادراك طبيعة التحدي الحضاري الذي تحاول الامبريالية ان تفرضه علينا عن طريق الصهيونية بفرضها لقيمها السياسية والاجتماعية والحضارية . ان من واجب المثقفين ، وخاصة العرب منهم المساهمة في خلق وتطوير حضارة ملتزمة لخدمة الجماهير المكافحة ضد القيم الامبريالية ان الثورة الفلسطينية تفتح عهدا جديدا امام المثقف الملتزم على انقاض المثقف الانفرادي المعزول في برجه العاجي .

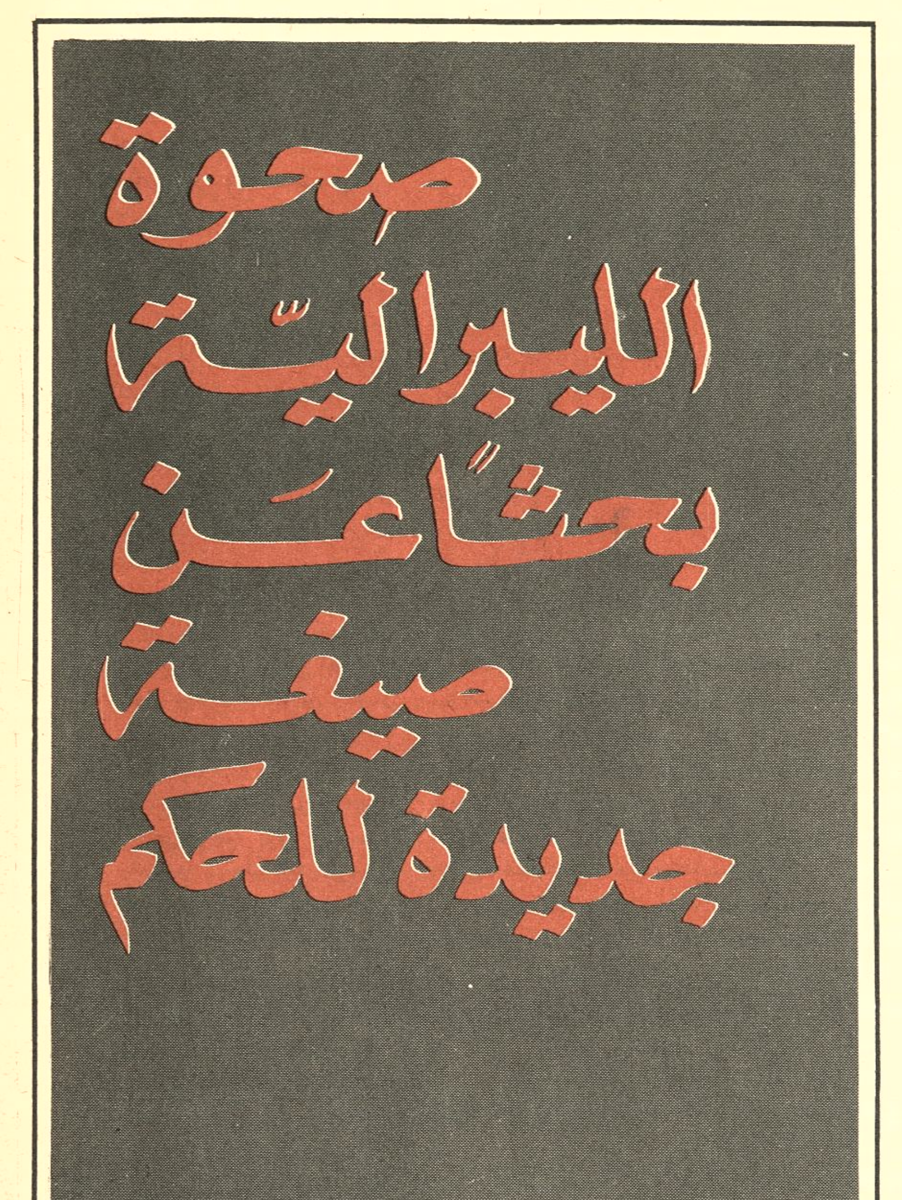
ان ثقافتنا هي ثورتنا . والثورة ملك للجماهير . وكل ثقافة لا تنبع من حركة الجماهير المناضلة ، تبقى ثقافة في خدمة مضطهدي الجماهير .

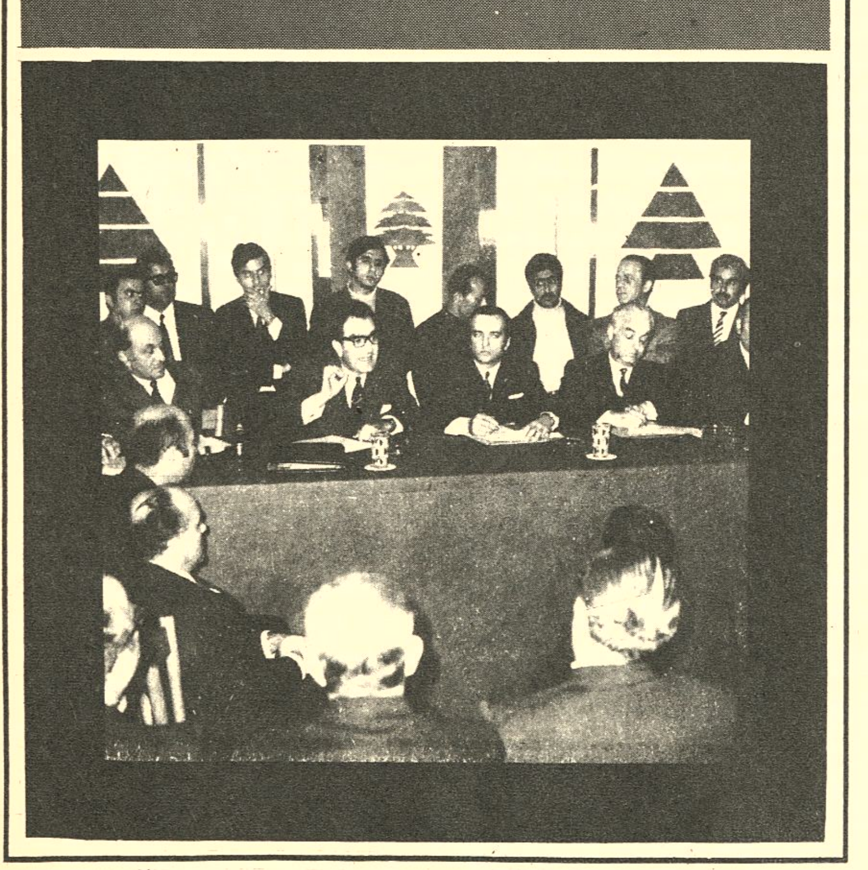


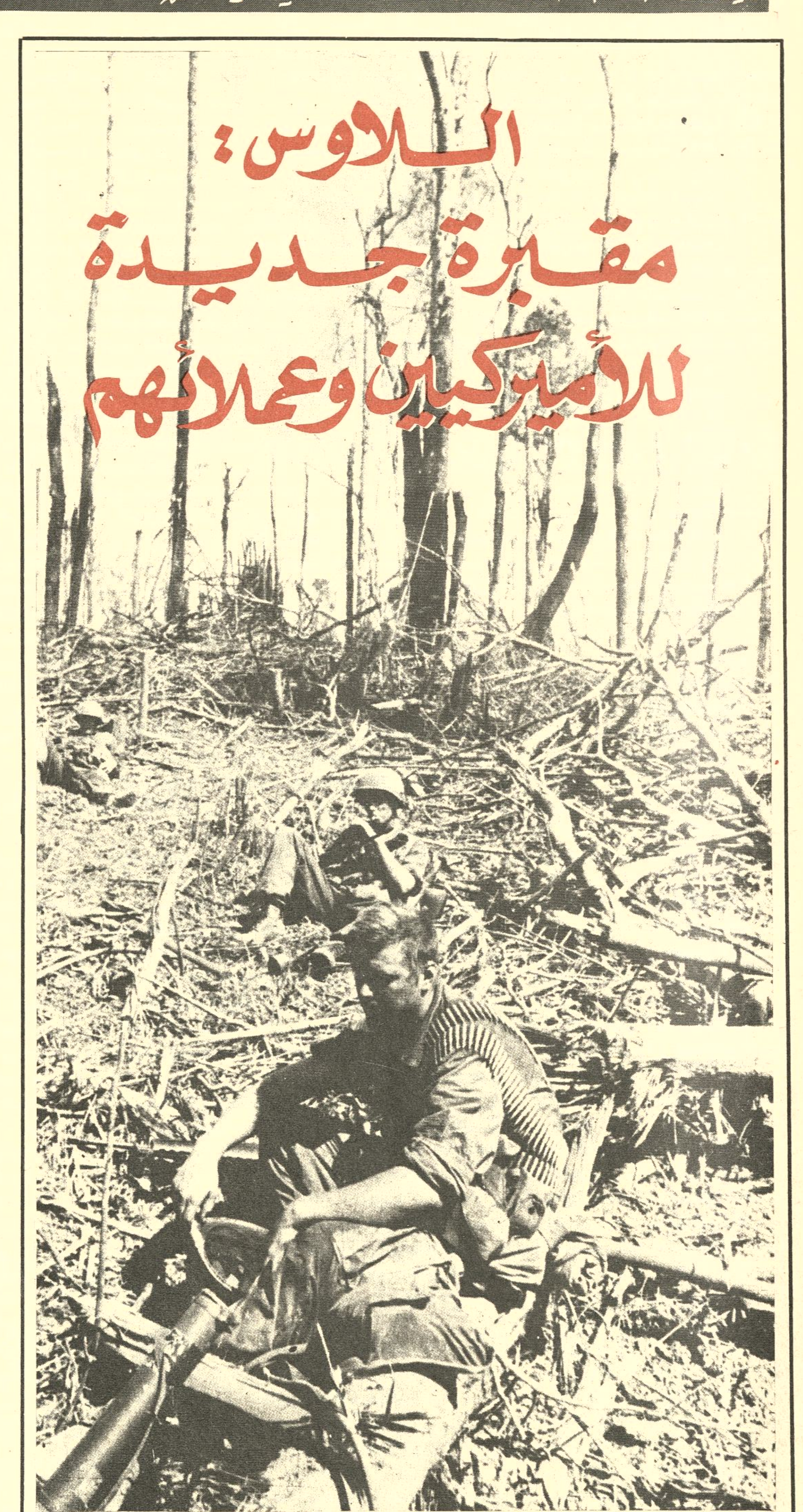
سلطة البورجوازية البيروقراطية في مصر

(بقلم مناضل مصري)

AL-HOURRIAH - No. 556 / 1-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٦ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل







المجلس الوطني الفلسطيني .. ومحاولة الهروب الى "الوحدة العسكرية"